



فكرة للدراسات والتنمية
Fikra for Studies & Development

نيروبي
NAIROBI

دبي
DUBAI

من نيروبي إلى دبي:

كيف أصبحت كينيا ممراً لتمويل الإبادة في السودان

تحليل إحصائي لأكبر شبكة
لتمويل الحرب السودانية



دراسة مقارنة لصادرات الذهب من كينيا
إلى الإمارات قبل وبعد اندلاع الحرب السودانية

السودان

FROM: KENYA
TO: UAE

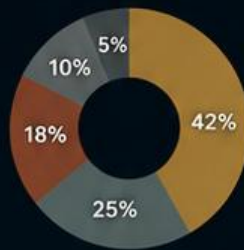


0088 2026 0718

صادرات الذهب من كينيا إلى الإمارات
(القيمة: مليون دولار أمريكي)



قنوات وطرق التمويل



تجارة الذهب
شركات واجهة
تحويلات مالية
تجارة نقدية
أخرى

مسارات تدفق الذهب والتمويل



مايو 2026

Table of Contents

3.....	الملخص التنفيذي
7.....	الفصل الأول: مدخل وسياق تاريخي
7.....	الذهب الأفريقي: مورد بين جغرافيا النزاع وشبكات التجارة
7.....	الذهب السوداني: من الاحتياطي الوطني إلى وقود الحرب
7.....	دبي بوصفها بورصة غير رسمية لذهب أفريقيا جنوب الصحراء
8.....	الفصل الثاني: منهجية البحث
8.....	هرم المصادر: طبقات البيانات المعتمدة وتقييم موثوقيتها
9.....	معايير الاحتساب: أسعار السبائك ومعدلات الصرف الرسمية
9.....	منظومة الأدوات الإحصائية: من القياس إلى الإثبات
13.....	بيانات المرأة: لماذا يتكلم سجل الإمارات بصوت أعلى من سجل كينيا؟
14.....	الفصل الثالث: اقتصاد الذهب في كينيا
18.....	الدلالة الإحصائية: حين تُثبت البيانات ما تُشير إليه السياسة
21.....	⚠️ الخلاصة
24.....	الفصل الرابع: القيمة السوقية الحقيقية للذهب المُصدّر
26.....	💡 قراءة تفسيرية للنتائج
26.....	خلاصة ختامية للفصل
27.....	الفصل الخامس: التحليل الإحصائي الكمي
29.....	اختبارات الدلالة الإحصائية
30.....	📖 تفسير النتائج الإحصائية بلغة مبسّطة
30.....	خلاصة ختامية للفصل
31.....	الفصل السادس: تحليل الفجوة — الكلفة الحقيقية للتهريب
32.....	قيمة الفساد السياسي: ما الذي يخسره الشعب الكيني بالإضافة الي سمعة بلاده؟
32.....	خلاصة ختامية للفصل
33.....	الفصل السابع: وجهات تصدير الذهب الكيني — تتبّع المسار
33.....	بعد الحرب: تنوع في الواجهة أم إخفاء منهجي في العمق؟
34.....	خريطة الوجهات: أدوار موزّعة في سلسلة واحدة
35.....	تعقيد المسار لا تغيير وجهته البنوية
35.....	دبي وسويسرا: محطتا الصهر الأخيرة وشهادة النقاء التجاري
36.....	⚠️ هولندا وباكستان: طبقة إضافية من التمويه والتعقيد

36.....	خلاصة ختامية للفصل
37.....	الفصل الثامن: الأطراف المستفيدة من مسار الذهب عبر كينيا
37.....	المنطق الثلاثي: منبع — عبور — سوق نهائية
37.....	ثلاث طبقات مترابطة في سلسلة استفادة واحدة
40.....	كيف يتوزع العائد على طول سلسلة الذهب؟
40.....	أدلة متقاطعة: تقارير وعقوبات وإفادات سياسية
41.....	الخلاصة
42.....	الفصل التاسع: السياق السياسي — التأثير الإماراتي على كينيا
42.....	من الحياد إلى التورط: التسلسل الزمني الكاشف
43.....	أربع طبقات تُنتج الاعتماد الكيني على الإمارات
44.....	مثلث القوة: المليشيا والممر والسوق
44.....	حين تتحول الدولة إلى حلقة في اقتصاد الحرب
44.....	الاستنتاجات المركزية: النفوذ الإماراتي بوصفه إعادة تشكيل سياسي
46.....	الفصل العاشر: عائدات الدولة الكينية الرسمية
46.....	ضريبة على العفن ونزيف في الخفاء: الحساب الحقيقي
47.....	الأرقام لا تُخطئ: ما يجري هو تمويلٌ منظمٌ لمجزرة
49.....	المراجع والمصادر
51.....	ملحق إحصائي: تفصيل البيانات والاختبارات الإحصائية

من نيروبي الي دبي: كيف أصبحت كينيا ممراً لتمويل الإبادة في السودان تحليل إحصائي لأكبر شبكة لتمويل الحرب السودانية ودراسة مقارنة لصادرات الذهب من كينيا الي الإمارات قبل وبعد اندلاع الحرب السودانية

الملخص التنفيذي

ليست معاملات تجارية، بل بنية تمويل للإبادة

يُقدّم هذا التقرير تحليلاً إحصائياً موثقاً لصادرات الذهب الكينية على مدى السنوات الماضية، مُقسّمة إلى حقتين فاصلتين: ما قبل اندلاع الحرب السودانية في أبريل 2023، وما بعدها. ويستند التقرير إلى خمس طبقات من المصادر تتدرج في موثوقيتها من بيانات المكتب الوطني الكيني للإحصاء (KNBS)، إلى سجلات الاستيراد الإماراتية الموثقة في قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة الدولية – (UN Comtrade) المعروفة بـ "بيانات المرأة" – وصولاً إلى تقارير منظمة سويس إيد السويسرية (SWISSAID) والمبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة (GI-TOC) ومعهد تشاتام هاوس البريطاني. والنتيجة المركزية لهذا التقرير ليست احتمالاً ولا فرضية بل إثبات إحصائي يرقى إلى مستوى الدليل القاطع على أن كينيا باتت محوراً هيكلياً في شبكة تمويل حرب الإبادة السودانية عبر ذهب مليشيا الدعم السريع والشبكة الإماراتية الداعمة لها.

أولاً: الأرقام التي لا تكذب – القفزة الصادمة

قبل أبريل 2023، كانت الإمارات تسجّل في المتوسط استيراد **3.42 طناً سنوياً** من الذهب القادم من كينيا. بعد اندلاع الحرب في السودان، قفز هذا الرقم إلى **28.05 طناً سنوياً** وهي زيادة بنسبة **719%** في الحجم، او ما يعادل **أكثر من ثمانية أضعاف** ما كان يُسجّل قبلها. لكن الأشدّ صدمة هو القفزة في القيمة السوقية الحقيقية المحسوبة بأسعار الذهب العالمية: من متوسط **187 مليون دولار سنوياً** قبل الحرب، إلى **2.48 مليار دولار سنوياً** بعدها أي زيادة بنسبة **1,224%**، وبما يتجاوز ثلاثة عشر ضعفاً.

اما في العام 2025 وحده، فقد بلغت الكمية المسجّلة في بيانات المرأة الإماراتية **56.1 طناً** من الذهب القادم من كينيا، بقيمة سوقية حقيقية تُقدّر بنحو **5.4 مليار دولار** – في بلدٍ لم يتجاوز إنتاجه المحلي الرسمي من الذهب **350 كيلوغراماً** في العام نفسه. بعبارة مباشرة: مقابل كل كيلوغرام واحد أنتجه مناجم كينيا، سجلت الإمارات **160 كيلوغراماً** باعتباره ذهباً كينياً. بما يدل على انه ذهب من مصدر آخر يدخل كينيا ويُعاد تصديره عبرها.

ثانياً: الفجوة الكبرى – ما الذي تخفيه السجلات الرسمية الكينية

على مدى السنوات التسع السابقة للحرب (2014–2022)، بلغت الفجوة التراكمية بين ما أعلنته كينيا رسمياً عن صادراتها من الذهب وما سجّلته الإمارات على أنها واردات ذهب من كينيا **23.75 طناً**، بقيمة تقديرية بلغت **1.127 مليار دولار** في كل تلك الأعوام، وهو رقم كبير، لكنه يعكس خلالاً زمنياً كامناً تعايشت معه الأنظمة الرقابية بصمت. أما في السنوات الثلاث التي تلت اندلاع الحرب في السودان (2023–2025)، فقد انفجرت هذه الفجوة

من نيروبي الي دبي: كيف أصبحت كينيا ممراً لتمويل الإبادة في السودان

إلى **77.44** طناً بقيمة **6.833** مليار دولار — ما يعني أن ثلاث سنوات فقط ولدت فجوةً تتجاوز أكثر من ثلاثة أضعاف فجوة تسع سنوات كاملة.

وتتضاعف الصورة وضوحاً حين نتتبع مسار التصاعد: في عام 2023 قفزت الفجوة إلى **8.97** طناً (561 مليون دولار)، ثم إلى **16.86** طناً في 2024 (1.295 مليار دولار)، ثم إلى **51.6** طناً في 2025 (4.977 مليار دولار) — وهو رقم يتجاوز بمفرده ضعف إجمالي فجوة التسع سنوات السابقة للحرب. ومعدل النمو السنوي المركب للفجوة تسارع من **5.2%** قبل الحرب إلى **139.7%** بعدها، أي أن ما كانت شبكات تهريب الذهب تحتاج إلى **17** عاماً لتحقيقه، أصبح يتحقق في عام واحد.

ثالثاً: الإثبات الإحصائي القاطع

الأرقام وحدها قد تُحمّل على التأويل. لذا أخضعت البيانات لمنظومة اختبارات إحصائية صارمة، جاءت نتائجها حاسمة:

أولى هذه الاختبارات، وأقواها دلالةً، اختبار مان-ويتني (Mann-Whitney U)، الذي أعطى قيمة $U = 0$ ، وهو يعني إحصائياً أن كل قيمة مسجلة بعد الحرب تتجاوز بالمطلق كل قيمة مسجلة قبلها — بلا استثناء واحد في 27 مقارنة ثنائية ممكنة. القيمة الاحتمالية الدقيقة لهذا الاختبار بلغت $p = 0.00455$ ، أي أن احتمال حدوث هذا النمط بالصدفة لا يتجاوز — **0.455%** ما يجعله دليلاً إحصائياً قاطعاً على اختلاف بنيوي حقيقي بين الفترتين، لا تقلباً عشوائياً.

يُعزز ذلك معامل حجم التأثير وفق كوهن، الذي بلغ $d = 2.277$ لفجوة الحجم و $d = 2.031$ لفجوة القيمة. في علم الإحصاء، تُعدّ القيمة **0.8** مؤشراً على تأثير كبير، و **1.2** تأثيراً ضخماً جداً؛ أما ما هو أعلى من **2.0** فهو خارج جداول التصنيف المعتادة كلياً — ويُصنّف في أدبيات الإحصاء التطبيقي بأنه استثنائي بالمعنى الحرفي للكلمة. وقد أكد التحليل الإحصائي أن متوسط القيمة السنوية لفجوة الذهب المصدر من كينيا الي الامارات بعد الحرب ارتفع بنسبة **+1,719%** مقارنة بما قبلها.

الخلاصة الإحصائية: ما جرى لا يُفسّر بارتفاع أسعار الذهب العالمية — لأنها ترتفع لجميع الدول بالتساوي ولا تُفسّر قفزة في الأوزان —، ولا بنمو الإنتاج الكيني الذي كان في واقع الأمر يتراجع، ولا بالتطور التدريجي للتجارة الإقليمية التي كان معدل نموها **3%** قبل الحرب. المتغير الوحيد الذي تغيّر في أبريل 2023 هو اندلاع الحرب في السودان وسيطرة مليشيا الدعم السريع على مناطق شاسعة لإنتاج الذهب وتهريبه لتمويل الحرب.

رابعاً: مثلث الدم — مليشيا وممر وسوق

البنية التي يكشفها هذا التقرير ليست بنية تجارية، بل بنية تمويل حرب تتألف من ثلاثة أطراف:



❖ **المليشيا وذهبها:** بعد أبريل 2023، سيطرت مليشيا الدعم السريع على مناطق تعدين واسعة، وقدرت تقارير معهد تشاتام هاوس أن المليشيا تجني من هذا الذهب ما بين **400 و600 مليون دولار سنوياً** — وهو ما حوّل الذهب إلى وقود مباشر للإبادة التي تم تصنيف المليشيا رسمياً بممارستها.

❖ **كينيا والممر المنظم:** تظهر كينيا في هذه البيانات ليس بوصفها محطة عبور بريئة، بل بوصفها عقدة مالية هيكلية فاعلة في سلسلة تمويل الحرب. ذهب مصدر لا يمكن تفسيره بالإنتاج المحلي ولا تعكسه السجلات الرسمية يظهر في دبي باعتباره قادماً من نيروبي، بينما تُحصّل الخزينة الكينية ضرائب رسمية على جزء هزيل منه. إذ في مقابل قيمة سوقية حقيقية للذهب العابر بلغت **7.4 مليار دولار** بعد الحرب، لم تُحصّل الخزينة إلا ما يقارب **440 مليون دولار** — أي أن **6.99 مليارات دولار** مرت خارج الدوائر الرسمية للحكومة الكينية نحو شبكات فساد خاصة. وقد بلغت الفجوة التراكمية الإجمالية للمرحلتين تقترب من **7.7 مليار دولار** وهي ما يعادل نحو **تربليون شلن كيني** كان يمكن أن يمول بنى تحتية وخدمات اجتماعية واسعة.

❖ **الإمارات والسوق النهائي:** دبي لا تظهر في هذه المعادلة كمركز تجاري محايد، بل كسوق نهائي يحوّل ذهب الحرب إلى سيولة نقدية ونفوذ سياسي. في عام 2024 وحده، استوردت الإمارات **748 طناً** من الذهب الأفريقي، بينما سجّلت منظمة سويس إيد أنها استوردت في العام نفسه **18 طناً من تشاد و 9 أطنان من ليبيا** — وهما نقطتا خروج موثقتان لذهب تسيطر عليه مليشيا الدعم السريع. وقد أزلت قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة بيانات الإمارات لعام 2024 في **4 نوفمبر 2025** بعد أيام أربعة فقط من نشرها في **31 أكتوبر 2025**، وهو ما يطرح تساؤلاً جدياً حول وجود ضغط سياسي لحجب المعلومات المحرّجة للإمارات والتي تزايدت الأدلة الموثقة على تورطها في دعم وتسليح مليشيا الدعم السريع.

خامساً: كينيا ليست وسيطاً بريئاً — بل شريك في اقتصاد الحرب

لا يكتفي هذا التقرير بإثبات تدفقات الذهب المالية، بل يكشف البنية السياسية المحيطة التي تجعل هذه التدفقات ممكنة ومستدامة. فحكومة وليام روتو لم تكن محايدة تجاه الحرب السودانية، بل تورطت في الانحياز الفاعل. استقبلت نيروبي رسمياً قائد مليشيا الدعم السريع محمد حمدان دقلو في يناير 2024، وأتاحت الأراضي الكينية لعقد اجتماعات قادة الدعم السريع وحلفائهم، والتوقيع على ميثاق تأسيس حكومة موازية — وهي خطوات ترقى عملياً إلى منح شرعية سياسية لمليشيا متهمه بجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية — وهو توصيف أعلنته الولايات المتحدة في مواجهة مليشيا الدعم السريع رسمياً في يناير 2025. وكما أصبحت نيروبي مقراً شبه رسمي لاستضافة أنشطة التنظيمات السياسية الموالية لابي، بما يشمل استضافة قادتها، والسماح لهم بعقد الاجتماعات والمؤتمرات. ولكن ما تعكسه الأرقام الواردة في هذا التقرير، ان هذا لم يكن عشاءً مجانيًا. فحكومة روتو والشبكات المرتبطة بها تربح ملايين بل مليارات الدولارات من استمرار الحرب في السودان عبر تسريب الذهب الخاص بالمليشيا الي الأسواق العالمية وعلى رأسها الامارات.

ويوثق هذا التقرير لشهادة نائب الرئيس الكيني السابق **ريغاثي غاشاغوا**، الذي أطاح به روتو في أكتوبر 2024. فقد وجّه غاشاغوا — من داخل البنية التي تعاملت مع الملف السوداني في كينيا، اتهاماً مباشراً لروتو بوجود ترتيبات تجارية مع حميدتي تتعلق بالذهب السوداني، وأفاد بأن الذهب يُنقل من السودان إلى نيروبي ثم يُعاد توجيهه إلى

دبي. كما ذكر أن روتو طلب منه بشكل مباشر تسهيل لقاء مع حميدتي ثم أُبعد عن الاجتماع، مما عزّز قناعته بأن اللقاء لم يكن متعلقاً بالمصلحة الوطنية الكينية. هذه الشهادة ليست اتهاماً سياسياً معارضاً، بل قرينة سياسية تربط الفجوة المالية التي تثبتها البيانات باتجاهات السياسة الكينية من اعلى هرم السلطة.

وكما ان أنماط التعامل الكيني مع الحروب الأخرى في الاقليم تؤكد هذه القراءة: نيروبي فعلت الشيء ذاته في الملف الكونغولي حين استضافت تحالفاً سياسياً-عسكرياً يضم حركة M23 ، مما دفع كينشاسا إلى استدعاء سفيرها من نيروبي وطلب توضيحات رسمية. كينيا في عهد روتو لم تعد تكتفي بدور الجار الإقليمي التقليدي؛ بل تحوّلت إلى منصة سياسية ولوجستية للقوى المسلحة غير الحكومية التي تخوض نزاعات في دول غنية بالموارد.

سادساً: النتائج والاستنتاجات

يُثبت هذا التقرير، بالأرقام والاختبارات الإحصائية والأدلة المتقاطعة، جملةً من الاستنتاجات الجازمة:

كينيا ليست مجرد دولة عبور ساكنة في ممرات تهريب الذهب السوداني، بل هي شريك هيكلية فاعل في منظومة تمويل الحرب السودانية. الارتفاع الإحصائي القاطع في تدفقات الذهب عبرها، والمتزامن بدلالة إحصائية جازمة مع اندلاع الحرب وتعزيز العلاقة السياسية مع المليشيا، يُبطل أي رواية عن البراءة أو نمو الاقتصاد الحر. كل دولار من الفجوة البالغة **6.833** مليار دولار خلال سنوات الحرب الثلاث هو جزء من اقتصاد يغذي الإبادة ويمنحها القدرة على الاستمرار.

الإمارات التي تحاول تصوير دورها في الازمة السودانية باعتبارها وسيطاً وداعياً للحل هي في الواقع السوق النهائي الذي يحوّل ذهب القتل إلى سيولة ونفوذ وسلاح. بيانات المرآة الموثقة عن الذهب الوارد الي الاماراتلا تترك هامشاً للتأويل.

حكومة نيروبي التي تُقدّم نفسها فاعلاً اقليمياً وتستضيف المؤتمرات السياسية للمليشيا وللتنظيمات السياسية الأخرى المرتبطة بابوظي، تحصد في الوقت ذاته عائدات تهريب الذهب الذي يُموّل إرتكاب الإبادة والتطهير العرقي عبر أراضيها. وهذا تناقض لا تُبرّئه الخطابات الدبلوماسية ولا تُموّهُه ارقام الإيرادات الرسمية الكينية. بيانات هذا التقرير توثق — بدقة إحصائية جازمة — أن كينيا ليست محايدة في حرب السودان، بل إنها متكسبة منها؛ ومن يتكسب من الإبادة يحمل نصيبه من وزرها أمام القانون الدولي والتاريخ معاً.

▲ النتيجة الدلالية المحورية

الارتفاع الكبير في حجم وقيمة صادرات الذهب الكينية بعد أبريل 2023 لا يمكن تفسيره إحصائياً بارتفاع الإنتاج الكيني المحلي (الذي انخفض فعلياً) أو بارتفاع أسعار الذهب العالمية وحدها — لأنها ترتفع لجميع الدول المُصدّرة بالتساوي. كما أن الارتباط الزمني الحاد مع اندلاع الحرب السودانية ($r \approx +0.88$)، والقفزة الإحصائية الكاملة ب $p < 0.03$ ، والقيمة السوقية المُتحقّقة فعلياً عبر بيانات المرآة الموثقة في قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة الدولية (UN Comtrade Database) والتي تتجاوز التصريحات الكينية الرسمية عن حجم التصدير بأكثر من 17 ضعفاً في بعض السنوات — كلها أدلة متقاطعة تُفضي إلى استنتاج واحد: كينيا باتت محوراً هيكلياً ضخماً في شبكة تمويل الحرب عبر ذهب مليشيا الدعم السريع والشبكة الإماراتية التي تدعمها.

الفصل الأول: مدخل وسياق تاريخي

الذهب الأفريقي: مورد بين جغرافيا النزاع وشبكات التجارة

يُعدّ الذهب الإفريقي من أكثر الموارد الطبيعية ارتباطاً بالنزاعات المسلحة وتمويلها في القرن الحادي والعشرين. ففي بقعة من العالم تمتد من منطقة البحيرات العظمى إلى السودان، باتت مناطق التعدين مرادفةً لمناطق النزاع، حيث تتحول حبيبات الذهب إلى رصاصات قبل أن تتحول إلى مجوهرات في المتاجر الخليجية والأوروبية. ولم تكن كينيا، بموقعها المحوري في شرق أفريقيا، بمنأى عن هذه الديناميات؛ إذ شهدت تحولاً لافتاً في حجم الذهب المُصدر عبر أراضيها منذ أبريل 2023، تاريخ اندلاع الحرب في السودان.

تقع كينيا في تقاطع جغرافي فريد: ففي شرقها المحيط الهندي وميناء مومباسا، غربها حوض الكونغو الغني بالمعادن، شمالها جنوب السودان والسودان، وفي قلبها نيروبي العاصمة التجارية لشرق أفريقيا بأسرها. هذا الموقع جعل منها عقدة طبيعية في شبكات تجارة الموارد الإقليمية — سواء المشروعة أو غير المشروعة. وعلى مدار العقد الثاني من الألفية الثالثة، وثّقت تقارير المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية (GI-TOC) ومنظمة سويس إيد السويسرية للتعاون التنموي (SWISSAID) بشكل مطرد ومتكرر أن حي إيستلي Eastleigh في نيروبي يُشكّل محطة غسيل رئيسية للذهب القادم من خارج الحدود الكينية في طريقه إلى دبي.

الذهب السوداني: من الاحتياطي الوطني إلى وقود الحرب

يملك السودان رصيماً ضخماً من الذهب. ووفقاً لأرقام وزارة المعادن السودانية، تُقدّر الاحتياطيات المعروفة بأكثر من 6000 طن. وقبل اندلاع الحرب، كان السودان يُنتج رسمياً نحو 70-100 طن سنوياً، يذهب نحو ثلثها -تهريباً وبشكل رسمي- إلى الإمارات مباشرةً. غير أن ثمة اقتصاد موازي ضخماً، حد من إسهام صادرات الذهب السودانية على الاقتصاد الكلي. تُقدّر تقارير لجنة خبراء الأمم المتحدة أن ما يتراوح بين 200 و300 طن تُهْرَب سنوياً عبر مسارات غير رسمية تتوزع بين الإمارات وليبيا وأفريقيا الوسطى وإثيوبيا ومصر وتشاد وكينيا.

بعد أبريل 2023، سيطرت مليشيا الدعم السريع وحلفاؤها وبالأخص الحركة الشعبية شمال (قيادة الحلو) على مناطق تعدين واسعة في إقليم دارفور وأجزاء من إقليم كردفان. وقد أصبح الذهب المُنتج في هذه المناطق مصدراً رئيسياً لتمويل حرب المليشيا، ويُقدّر بأنه يوفر لمليشيا الدعم السريع ما بين 400 و600 مليون دولار سنوياً وفق تقرير معهد تشاتام هاوس البريطاني (Chatham House) الصادر في مارس 2025. وعقب اندلاع الحرب في السودان، انتقل جانب كبير من صادرات ذهب المليشيا إلى مسارات غير رسمية جديدة — وكانت كينيا أبرزها.

دبي بوصفها بورصة غير رسمية لذهب أفريقيا جنوب الصحراء

ترتبط الإمارات بأفريقيا علاقة ذهبية حرفياً: ففي عام 2024 وحده، استوردت الإمارات 748 طناً من الذهب الأفريقي، بزيادة 18% عن العام السابق، وذلك وفقاً لتقرير منظمة سويس إيد السويسرية للتعاون التنموي (SWISSAID) الصادر في نوفمبر 2025. وأصبحت دبي، بحكم موقعها كمركز تجاري عالمي وضعف القيود المفروضة فيها على تجارة المعادن النفيسة، بمثابة بورصة غير رسمية لذهب أفريقيا جنوب الصحراء. ففيها يتدفق الذهب، ويُعاد تداوله، وتطمس في كثير من الأحيان مصادره الحقيقية قبل دخوله الأسواق العالمية. وكشف

من نيروبي الي دبي: كيف أصبحت كينيا ممراً لتمويل الإبادة في السودان

ذات التقرير أن دولة الإمارات استوردت بين 2012 و2022 ما يزيد على 2569 طناً من الذهب الأفريقي بقيمة 115 مليار دولار.

وفيما يخص الذهب الوارد من كينيا تحديداً، وثّقت منظمة سويس إيد السويسرية للتعاون التنموي (SWISSAID) عام 2025 فجوة تراكمية بلغت 33.5 طناً بقيمة 1.68 مليار دولار بين حجم صادرات الذهب الذي صرحت به كينيا رسمياً وبين ما سجّلته قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة الدولية (UN Comtrade Database) على أنه استيراد الإمارات من كينيا في الفترة 2014-2023. هذه الفجوة وحدها تُعادل في حجمها الكمي نحو عشرة أضعاف الإنتاج الكيني الرسمي لعقد كامل.

الفصل الثاني: منهجية البحث

هرم المصادر: طبقات البيانات المعتمدة وتقييم موثوقيتها

الجدول رقم (1): هيكل مصادر البيانات المعتمدة في التقرير وتقييم موثوقيتها

الطبقة	المصدر	نوع البيانات	الموثوقية
الأولى: التصريحات والبيانات الرسمية الكينية	- المكتب الوطني الكيني للإحصاء (KNBS) - صحيفة The Star Kenya - Business Daily Africa	أوزان وقيم الذهب المُصرَّح عنها رسمياً من قِبَل الجمارك الكينية بالشلن الكيني (KSh) والدولار الأمريكي (USD) ، وهذه الأرقام تُعتَبَر غير دقيقة لأنها لا تعكس الكميات الفعلية المُهْرَبَة	متدنية — منخفضة جداً
الثانية: بيانات المرآة	- قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة (UN Comtrade) - الجمارك الإماراتية (Emirates Customs)	بيانات استيراد الإمارات من كينيا (الأوزان بالطن والقيمة السوقية الحقيقية)	عالية جداً — موثوقة
الثالثة: منظمات الرصد	- منظمة سويس إيد السويسرية للتعاون التنموي (SWISSAID) - المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية (GI-TOC) - معهد تشاتام هاوس البريطاني (Chatham House)	تحقيقات ميدانية تفصيلية وتقارير موثّقة من منظمات بحثية دولية مستقلة زارت مواقع التعدين والموانئ وأجرت مقابلات مع شهود عيان.	عالية جداً - بحثية
الرابعة: الجهات الحكومية والدولية	- وزارة الخزانة الأمريكية — مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (U.S. OFAC — Office of Foreign Assets Control) - لجنة خبراء العقوبات التابعة لمجلس الأمن الدولي (UN Panel of Experts)	بيانات رسمية موثقة من جهات حكومية	رسمية ملزمة
الخامسة: البيانات السعرية	- جمعية سوق السبائك في لندن (LBMA — London Bullion Market Association)	أسعار الذهب العالمية بالدولار لكل أونصة وجرام يومياً وسنوياً، ومعدلات الصرف بين الشلن الكيني والدولار	متخصصة ودقيقة

الأمريكي – ضرورة لحساب القيمة السوقية الحقيقية.	- البنك الدولي (World Bank) - البنك المركزي الكيني (CBK – Central Bank of Kenya)
---	---

معايير الاحتساب: أسعار السبائك ومعدلات الصرف الرسمية

لأغراض التحليل في هذا التقرير، تم استخدام متوسطات الأسعار السنوية للذهب الصادرة عن جمعية سوق السبائك في لندن (LBMA – London Bullion Market Association) لاحتساب القيمة السوقية الحقيقية لكل طن من الذهب المُصدَّر في الزمن المحدد. كما استُخدمت معدلات الصرف السنوية الرسمية للبنك المركزي الكيني لتحويل القيم بين الدولار الأمريكي والشلن الكيني.

الجدول رقم (2): أسعار الذهب العالمية ومعدلات صرف الشلن الكيني 2019–2025

السنة	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025
سعر الذهب (USD/أونصة)	\$1,393	\$1,769	\$1,799	\$1,800	\$1,943	\$2,388	\$3,000
السعر (USD/جرام)	\$44.78	\$56.88	\$57.84	\$57.87	\$62.47	\$76.78	\$96.46
سعر الصرف (KSh/USD)	101	108	109	118	138	132	130

منظومة الأدوات الإحصائية: من القياس إلى الإثبات

يطبَّق التقرير خمس أدوات إحصائية تكميلية تحقِّق أقصى صرامة منهجية ممكنة مع حجم العينة المتاح:

الأداة الأولى: معدل النمو السنوي المركَّب (Compound Annual Growth Rate – CAGR)

وهو متوسط نسبة النمو السنوي للقيمة خلال فترة زمنية معيّنة، مع افتراض أن النمو تراكم سنة بعد سنة بصورة مركَّبة. بعبارة أبسط: هو لا يقول لك كم زادت القيمة في كل سنة فعلياً، بل يقول لك: لو أن النمو حدث بوتيرة ثابتة كل سنة، فما هي النسبة السنوية الثابتة التي كانت ستقلنا من قيمة البداية إلى قيمة النهاية؟

المعادلة الإحصائية:

$$CAGR = (V_{end} / V_{start})^{(1/n)} - 1$$

حيث:

$$V_{end} = \text{القيمة النهائية}$$

$$V_{start} = \text{القيمة الابتدائية}$$

$$n = \text{عدد السنوات}$$

الشرح المبسَّط: لو وضعتَ \$100 في بنكٍ وبعد 4 سنوات أصبحتَ \$191، فمعدل النمو المركَّب هو 17.4% سنوياً. نطبِّق الصيغة ذاتها على صادرات الذهب لنعرف: هل التزايد في القيمة حدث بشكل تدريجي منتظم ومتساوي في فترتي ما قبل وما بعد اندلاع حرب السودان أم انه يعكس قفزة هيكلية مفاجئة؟

الأداة الثانية: اختبار Welch t-test

وهو اختبار إحصائي يُستخدم لمقارنة متوسطي مجموعتين مستقلتين لمعرفة ما إذا كان الفرق بينهما فرقا حقيقياً ذا دلالة إحصائية، أم مجرد فرق ظاهري يمكن أن يكون قد حدث بالصدفة نتيجة التذبذب الطبيعي في البيانات. بعبارة أبسط: اختبار Welch t-test لا يقول لنا فقط إن متوسط الفترة الأولى يختلف رقمياً عن متوسط الفترة الثانية، بل يسأل سؤالاً أدق: هل هذا الفرق بين المتوسطين كبير بما يكفي، مقارنة بتشتت البيانات داخل كل مجموعة، لكي نعتبره فرقا معتمراً إحصائياً؟

وهنا نحن لا نقارن سنة بسنة، بل نقارن متوسط فترة كاملة بمتوسط فترة أخرى. أي أننا نحسب مثلاً متوسط صادرات الذهب في سنوات ما قبل الحرب، ثم نحسب متوسط صادرات الذهب في سنوات ما بعد الحرب، ونختبر هل الفرق بين هذين المتوسطين فرق معتمراً إحصائياً أم لا.

المعادلة الإحصائية:

$$t = (\text{Mean_post} - \text{Mean_pre}) / \sqrt{[(\text{SD_pre}^2 / n_pre) + (\text{SD_post}^2 / n_post)]}$$

حيث:

Mean_post = متوسط القيم في فترة ما بعد الحرب

Mean_pre = متوسط القيم في فترة ما قبل الحرب

SD_pre = الانحراف المعياري للقيم في فترة ما قبل الحرب

SD_post = الانحراف المعياري للقيم في فترة ما بعد الحرب

n_pre = عدد المشاهدات أو السنوات في فترة ما قبل الحرب

n_post = عدد المشاهدات أو السنوات في فترة ما بعد الحرب

يقارن اختبار Welch t-test بين متوسطي الفترتين مع عدم افتراض تساوي التباين بينهما، وهو ما يجعله مناسباً عندما تكون بيانات إحدى الفترتين أكثر تذبذباً من الأخرى. غير أن محدودية الاختبار في هذه الحالة تكمن في صغر حجم عينة ما بعد الحرب، إذ لا تتجاوز ثلاث مشاهدات، إلى جانب ارتفاع التباين داخلها. وهذا يضعف القوة الإحصائية للاختبار، ويجعل النتائج مؤشراً مهماً على وجود فرق، لكنها تحتاج إلى تفسير حذر نسبة لكون صغر حجم العينة يضعف دقة الاختبار.

الأداة الثالثة: اختبار Mann-Whitney U (الأنسب لعيناتنا)

وهو اختبار إحصائي يُستخدم لمقارنة مجموعتين مستقلتين، لكنه يختلف عن اختبار Welch t-test في أنه لا يعتمد على مقارنة المتوسطات مباشرة، ولا يفترض أن البيانات تتبع توزيعاً طبيعياً. بدلاً من ذلك، يقوم الاختبار بترتيب جميع القيم من الأصغر إلى الأكبر، ثم ينظر: هل تميل قيم إحدى المجموعتين إلى الظهور في مراتب أعلى من قيم المجموعة الأخرى؟ لذلك فهو لا يتأثر بنفس الدرجة بالمشكلات التي قد تواجه اختبارات المتوسطات، مثل صغر حجم العينة أو عدم انتظام التوزيع أو وجود قيم متطرفة. وكما تم الاعتماد على القيمة الاحتمالية الدقيقة p_exact بدلاً من التقريبات الإحصائية العامة، لأنها تقيس مباشرة احتمال ظهور هذا النمط من الترتيب بالصدفة. وكلما انخفضت هذه القيمة، تعززت دلالة أن الفرق المرصود ليس مجرد تذبذب عابر في البيانات.

المعادلة الإحصائية:

$$U_1 = R_1 - n_1(n_1+1)/2 \quad | \quad p_exact = 1 / C(n_1+n_2, n_2)$$

حيث:

U₁ = قيمة اختبار مان-ويتني للمجموعة الأولى



$$R_1 = \text{مجموع رتب قيم المجموعة الأولى بعد ترتيب كل القيم معاً من الأصغر إلى الأكبر}$$

$$n_1 = \text{عدد القيم في المجموعة الأولى}$$

$$n_2 = \text{عدد القيم في المجموعة الثانية}$$

وبالنسبة لمعادلة القيمة الاحتمالية الدقيقة:

$$p_{\text{exact}} = \text{القيمة الاحتمالية الدقيقة للاختبار}$$

$C = \text{عدد التوافيق أو عدد الطرق الممكنة لاختيار مواقع إحدى المجموعتين داخل الترتيب العام}$

$$n_1 + n_2 = \text{العدد الكلي للقيم في المجموعتين}$$

$$n_2 = \text{عدد القيم في المجموعة الثانية}$$

في بياناتنا، فإن قيم ما بعد الحرب الثلاث تتجاوز جميع قيم ما قبل الحرب الأربع دون استثناء — أي $U = 0$. احتمال حدوث ذلك بالصدفة $= 1/35 \approx 2.86\%$. وهذا هو الدليل الإحصائي الأقوى في التقرير.

الأداة الرابعة: معامل d لكوهن (حجم التأثير)

وهو مقياس إحصائي يُستخدم لقياس حجم الفرق الفعلي بين مجموعتين، وليس فقط معرفة ما إذا كان هذا الفرق ذا دلالة إحصائية أم لا. بعبارة أبسط: اختبارات الدلالة الإحصائية، مثل **Welch t-test** أو **Mann-Whitney U**، يجب عن سؤال: هل الفرق بين الفترتين يمكن أن يكون حدث بالصدفة؟ أما معامل **Cohen's d** فيجب عن سؤال مختلف ومهم: ما حجم هذا الفرق عملياً؟ هل هو فرق صغير، متوسط، أم كبير؟ فقد يكون لدينا فرق ذو دلالة إحصائية لكنه صغير عملياً، أو فرق كبير من حيث الحجم لكنه لا يبلغ الدلالة الإحصائية بسبب صغر العينة. لذلك نستخدم معامل **d** لإكمال الصورة.

وتفسر قيمة هذا المقياس على النحو التالي: $d \approx 0.2$ تعني حجم تأثير صغير، $d \approx 0.5$ تعني حجم تأثير متوسط، و $d \approx 0.8$ أو أكثر تعني حجم تأثير كبير. النتيجة في بياناتنا هي $d = 1.41$ وهي تتجاوز هذا المعيار بأكثر من ضعفين وتُصنّف بانها ضخمة جداً.

المعادلة الإحصائية:

$$d = (\text{Mean}_{\text{post}} - \text{Mean}_{\text{pre}}) / \text{SD}_{\text{pooled}}$$

حيث:

$$d = \text{معامل كوهن لحجم التأثير}$$

$$\text{Mean}_{\text{post}} = \text{متوسط القيم في فترة ما بعد الحرب}$$

$$\text{Mean}_{\text{pre}} = \text{متوسط القيم في فترة ما قبل الحرب}$$

$$\text{SD}_{\text{pooled}} = \text{الانحراف المعياري الموحد أو المجمع بين الفترتين}$$

الأداة الخامسة: تحليل الفجوة (Gap Analysis)

وهو أسلوب تحليلي يُستخدم لمقارنة رقمين يُفترض منطقياً أن يكونا متقاربين: ما تصرّح به دولة ما باعتبارها صادرات، وما تسجله الدولة المقابلة باعتبارها واردات من المصدر نفسه. وفي حالتنا، تتم المقارنة بين ما أعلنته كينيا من صادرات الذهب وفق بيانات المكتب الوطني الكيني للإحصاء (KNBS)، وما سجلته الإمارات من واردات ذهب قادمة من كينيا وفق قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة الدولية (UN Comtrade). وبعبارة أبسط: يسأل تحليل الفجوة سؤالاً مباشراً: إذا كانت كينيا تقول إنها صدرت كمية أو قيمة معينة من الذهب، بينما تقول

الإمارات إنها استوردت من كينيا كمية أو قيمة أكبر، فأين يظهر الفرق بين الرقمين؟ وكمثال واقعي، فإن كينيا صرّحت بأنها صدّرت 672 كغم فقط في عام 2023، بينما تُظهر بيانات المرآة أن الإمارات استوردت 9.65 طن من كينيا في العام نفسه. وهذا يكشف فجوة تقارب 9 أطنان من الذهب في عام 2023 جرى توريدها إلى الإمارات خارج القنوات الرسمية.

على سبيل المثال، وثّقت كينيا في عام 2019 تصدير نحو 85 كيلوغراماً من الذهب، بقيمة محدودة نسبياً، بينما سجّلت الإمارات استيراد نحو 3.185 طن من الذهب من كينيا في العام نفسه. وبذلك بلغت الفجوة الوزنية بين الرقمين نحو 3.100 طن، أي أن ما سجّلته الإمارات كان يعادل حوالي 37.5 ضعفاً لما أعلنته كينيا، بفجوة قيمة تقديرية بلغت نحو 139 مليون دولار. ويقع هذا العام ضمن فترة ما قبل الحرب.

وفي عام 2020، سجّلت كينيا تصدير نحو 125 كيلوغراماً من الذهب، بينما سجّلت الإمارات استيراد نحو 2.825 طن. وبذلك بلغت الفجوة الوزنية نحو 2.700 طن، أي أن الواردات الإماراتية المسجلة كانت أعلى بحوالي 22.6 ضعفاً من الصادرات الكينية المعلنة، بقيمة فجوة تقديرية بلغت نحو 154 مليون دولار. وهذا أيضاً ضمن فترة ما قبل الحرب.

أما في عام 2021، فقد وثّقت كينيا تصدير نحو 200 كيلوغرام من الذهب، في حين سجّلت الإمارات استيراد نحو 4.200 طن من كينيا. وبذلك بلغت الفجوة الوزنية نحو 4.000 طن، أي ما يعادل 21 ضعفاً تقريباً لما أعلنته كينيا، وبفجوة قيمة تقديرية بلغت نحو 231 مليون دولار. ويظل هذا العام أيضاً ضمن فترة ما قبل الحرب.

وفي عام 2022، ارتفعت الصادرات الكينية المعلنة إلى نحو 948 كيلوغراماً من الذهب، بينما سجّلت الإمارات استيراد نحو 3.498 طن. وبذلك بلغت الفجوة الوزنية نحو 2.550 طن، أي أن الرقم الإماراتي كان أعلى بنحو 3.7 أضعاف من الرقم الكيني، مع فجوة قيمة تقديرية بلغت حوالي 148 مليون دولار. ويمثّل هذا العام آخر سنوات ما قبل الحرب في هذه السلسلة.

ثم في عام 2023، وهو أول أعوام الحرب، سجّلت كينيا تصدير نحو 672 كيلوغراماً من الذهب، بينما سجّلت الإمارات استيراد نحو 9.650 طن. وبذلك قفزت الفجوة الوزنية إلى نحو 8.978 طن، أي أن الواردات الإماراتية كانت أعلى بحوالي 14.4 ضعفاً من الصادرات الكينية المعلنة، وبفجوة قيمة تقديرية بلغت نحو 561 مليون دولار.

وفي عام 2024، وبحسب التقديرات المتاحة، سجّلت كينيا تصدير نحو 1.540 طن من الذهب، بينما قُدّرت واردات الإمارات من كينيا بنحو 18.400 طن. وبذلك بلغت الفجوة الوزنية نحو 16.860 طن، أي ما يعادل حوالي 11.9 ضعفاً للرقم الكيني المعلن، وبفجوة قيمة تقديرية بلغت نحو 1.295 مليار دولار.

أما في عام 2025، فقد قُدّرت الإحصاءات الكينية صادرات كينيا بنحو 4.500 طن، بينما قُدّرت واردات الإمارات بنحو 56.100 طن. وبذلك تصل الفجوة الوزنية إلى نحو 51.600 طن، أي أن الرقم الإماراتي يعادل حوالي 12.5 ضعفاً، مع فجوة قيمة تقديرية ضخمة تبلغ نحو 4.977 مليار دولار.

وبذلك تُظهر السلسلة الزمنية أن الفجوة لم تكن طارئة، إذ كانت قائمة قبل الحرب، لكنها اتسعت بصورة حادة بعد عام 2023، سواء من حيث الوزن أو القيمة، بما يحوّل تجارة الذهب بين كينيا والإمارات من مجرد اختلافات إحصائية عادية إلى مؤشر على اختلال تجاري وهيكل واسع يستدعي تفسيراً سياسياً واقتصادياً ورقابياً.

بيانات المرأة: لماذا يتكلم سجل الإمارات بصوت أعلى من سجل كينيا؟

تُعدّ بيانات المرأة، أي واردات الإمارات المسجّلة من كينيا (**UAE imports from Kenya**)، والمسجلة في قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة الدولية (UN Comtrade)، المرجح الأكثر ملاءمة في هذا التحليل بوصفها مؤشراً مقابلاً أكثر دقة لما يفترض أن يظهر في سجلات الصادرات الكينية. ولا يعني ذلك افتراض براءة للنظام التجاري الإماراتي، بل يعني أن بيانات بلد الوصول تكون، في حالة الذهب تحديداً، أكثر قابلية للاستخدام التحليلي عند مقارنة حجم التجارة، لأنها تُسجّل عند نقطة دخول إلى السوق العالمي، خاصة في دبي بوصفها مركزاً رئيسياً لتجارة الذهب.

وقد استند هذا الاختيار المنهجي إلى ثلاثة اعتبارات رئيسية. أولاً، إن واردات الذهب إلى الإمارات تمر عبر نظام جمركي ومؤسسي أكثر انتظاماً من سجلات المنشأ في بعض الدول المصدّرة، خصوصاً عندما تكون تجارة الذهب الحر في أو العابر للحدود ضعيفة الإفصاح.

ثانياً، مع تصاعد التدقيق الدولي في مصادر الذهب المتجه إلى الإمارات، وبخاصة الذهب الأفريقي غير المُعلن، وما يرتبط به من مخاطر غسل الأموال وتمويل النزاعات والتهرب من العقوبات، أصدرت الإمارات في عام 2022 لوائح العناية الواجبة للتوريد المسؤول للذهب، وأصبحت هذه اللوائح إلزامية لمصافي الذهب الخاضعة لها ابتداءً من يناير/كانون الثاني 2023. وتستند هذه اللوائح إلى إطار العناية الواجبة ذي الخطوات الخمس لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، بما يشمل إنشاء أنظمة إدارة داخلية قوية، وتحديد وتقييم مخاطر سلاسل الإمداد، ووضع استراتيجية للاستجابة للمخاطر، وإجراء مراجعات مستقلة بواسطة طرف ثالث، وتقديم تقارير دورية.

ثالثاً، تشير منظمة سويس إيد السويسرية للتعاون التنموي (SWISSAID) إلى أن الغالبية العظمى من التصريحات الجمركية الإماراتية صحيحة من حيث تسجيل الكميات الداخلة، حتى وإن ظلّت المشكلة الجوهرية كامنة في مصدر الذهب، وشرعية مساراته، ومدى اكتمال الإفصاح في بلد المنشأ.

لذلك اعتمد هذا التقرير بيانات واردات الإمارات كقيمة مرجعية لقياس الفجوة بين ما تعلنه كينيا تصديراً وما تسجّله الإمارات استيراداً. أما بالنسبة لعامي 2024 و2025، وحيث لا تتوفر بعد بيانات نهائية مكتملة على مستوى قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة قابلة للمطابقة التفصيلية، فقد جرى استكمال السلسلة باستخدام بيانات المكتب الوطني الكيني للإحصاء الرسمية والتقديرات المبنية عليها، مع التعامل معها بوصفها قيماً تقديرية/انتقالية، لا بديلاً نهائياً عن المطابقة عند صدور بيانات الواردات الإماراتية الكاملة.

وتبرز هنا ملاحظة لا يمكن تجاوزها: فقد تم نشر بيانات الإمارات لعام 2024 على منصة قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة UN Comtrade في 31 أكتوبر 2025، ثم تمت إزالتها سريعاً من المنصة في 4 نوفمبر 2025. هذا الحذف المفاجئ لا يبدو تفصيلاً تقنياً بريئاً، ولا يمكن عزله عن حساسية الملف الذي تكشفه الأرقام: تجارة الذهب الأفريقي، ومسارات تمويل النزاعات، والدور الذي تلعبه الإمارات كمركز استقبال وتدوير لهذه التدفقات وغسل الأموال. إن إزالة البيانات بعد نشرها تثير شبهة جدية حول وجود تدخل أو ضغط سياسي لحجب معلومات محرّجة، وتضع علامة استفهام كبيرة على مستوى الشفافية الدولية في التعامل مع الذهب الذي يغذي الحروب، ويموّل شبكات العنف، ويُعاد إدخاله إلى الأسواق العالمية تحت غطاء التجارة الرسمية.

الفصل الثالث: اقتصاد الذهب في كينيا

إنتاج لا يفسر التصدير: المعادلة الأولى للفجوة

تُظهر بيانات الإنتاج المحلي الكيني من الذهب أن كينيا لا تملك قاعدة إنتاجية كبيرة، فالإنتاج الرسمي المسجل ظل محدوداً طوال الفترة محل الدراسة، وتراوح غالباً بين بضع مئات من الكيلوغرامات سنوياً، مع استثناءات محدودة لم تتجاوز نصف طن تقريباً في بعض السنوات.

وفي عام 2015 بلغ الإنتاج الرسمي نحو 134 كغم فقط، وهو من أدنى المستويات المسجلة. ثم ارتفع تدريجياً ليصل إلى نحو 500 كغم في عام 2017، قبل أن يتراجع مجدداً إلى 395 كغم في عام 2019، ثم إلى 150 كغم في عام 2020. وشهد عام 2022 ارتفاعاً نسبياً إلى حوالي 564 كغم، لكنه عاد للانخفاض بعد ذلك إلى 410 كغم في عام 2023، ثم إلى 358.8 كغم في عام 2024 وفق المسح الاقتصادي الكيني لعام 2025. أما عام 2025، فإن التقديرات تضع الإنتاج في حدود 350 كغم تقريباً، استمراراً للاتجاه التنزلي.

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025
الإنتاج (طن)	0.2~	0.134	0.2~	0.5	0.45~	0.395	0.15	0.292	0.564	0.41	0.36	0.35

ولكن تظهر المفارقة المركزية الصادمة عند مقارنة الإنتاج المحلي الكيني من الذهب بالكميات التي تسجلها الإمارات باعتبارها واردات ذهب قادمة من كينيا. فبينما ظل الإنتاج المحلي الرسمي محدوداً، بل واتجه إلى التراجع بعد عام 2022، أخذت الكميات المسجلة في الإمارات ترتفع بصورة ضخمة لا يمكن تفسيرها بالإنتاج الكيني وحده.

في عام 2020، بلغ الإنتاج المحلي الرسمي في كينيا نحو 150 كغم فقط، بينما أعلنت كينيا تصدير حوالي 125 كغم من الذهب، في حين سجلت الإمارات واردات ذهب من كينيا بلغت 2,825 كغم (2.8 طن). أي أن الكمية التي وصلت إلى الإمارات كانت تعادل نحو 18.8 ضعف الإنتاج المحلي الكيني. وفي عام 2021، ارتفع الإنتاج المحلي إلى 292 كغم، وبلغت الصادرات الكينية المعلنة نحو 200 كغم. لكن الإمارات سجلت واردات بلغت 4,200 كغم، أي ما يعادل حوالي 14.4 ضعف الإنتاج المحلي. وهذا يعني أن الفجوة بين ما تستطيع كينيا إنتاجه فعلياً وما يظهر في الإمارات باعتباره ذهباً كينياً كانت قائمة حتى قبل اندلاع حرب السودان. أما في عام 2022، فقد ظهرت المفارقة بصورة أوضح. بلغ الإنتاج المحلي نحو 564 كغم، لكن الصادرات الرسمية المعلنة بلغت 948 كغم، أي أن كينيا أعلنت تصدير كمية تفوق إنتاجها المحلي بنحو 68%. وفي العام نفسه، سجلت الإمارات واردات من الذهب الكيني بلغت 3,498 كغم، أي حوالي 6.2 أضعاف الإنتاج المحلي. وهنا تبدأ الرواية الرسمية في التصدع حسابياً: لا يمكن لبلد أن يصدر أكثر مما ينتج إلا إذا كان يعيد تصدير ذهب قادم من خارج حدوده.

ثم جاء عام 2023، عام اندلاع الحرب في السودان، ليضعف هذا التناقض بصورة حادة. فقد تراجع الإنتاج المحلي الكيني إلى 410 كغم، بينما أعلنت كينيا تصدير 672 كغم، أي ما يعادل نحو 1.6 ضعف إنتاجها. لكن الإمارات سجلت في المقابل واردات بلغت 9,650 كغم من الذهب القادم من كينيا، أي حوالي 23.5 ضعف الإنتاج المحلي. وبمعنى مباشر: مقابل كل كيلوغرام واحد أنتجته كينيا من ذهبها المحلي، سجلت الإمارات أكثر من 23 كغم باعتبارها ذهباً قادمًا من كينيا.

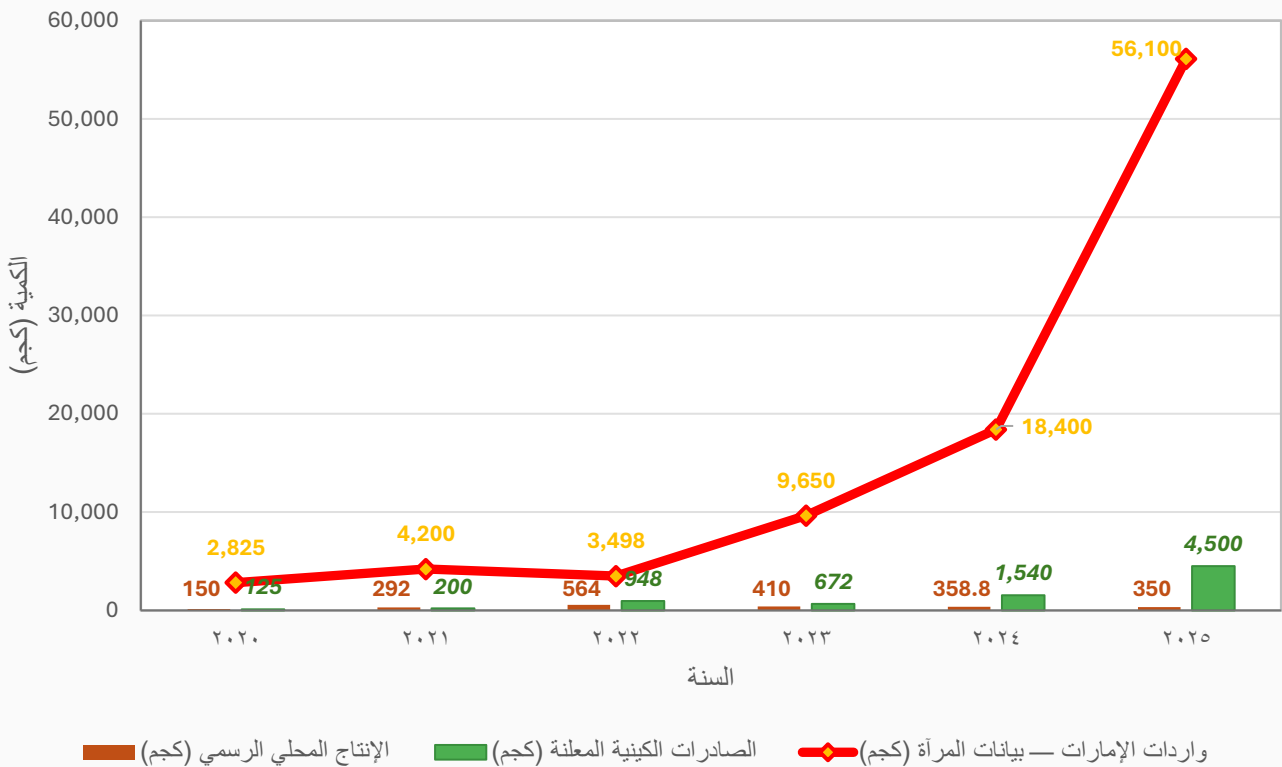
من نيروبي الي دبي: كيف أصبحت كينيا ممراً لتمويل الإبادة في السودان

وفي عام 2024، واصل الإنتاج المحلي تراجعته إلى 358.8 كغم، بينما قفزت الصادرات الكينية المعلنة إلى 1,540 كغم، أي نحو 4.3 أضعاف الإنتاج الفعلي. أما الواردات الإماراتية فقد بلغت 18,400 كغم، أي ما يعادل 51.3 ضعف الإنتاج المحلي. وهنا لم تعد المفارقة هامشية: كينيا تعلن رسمياً تصدير أكثر من أربعة أضعاف ما تنتجه، بينما تسجل الإمارات واردات تزيد على خمسين ضعف ما تخرجه المناجم الكينية فعلياً.

أما في عام 2025، فتصل المفارقة إلى ذروتها. فمع إنتاج محلي تقديري لا يتجاوز 350 كغم، بلغت الصادرات الكينية المعلنة نحو 4,500 كغم، أي حوالي 12.9 ضعف الإنتاج المحلي. وفي المقابل، سجلت الإمارات واردات بلغت 56,100 كغم، أي ما يعادل نحو 160 ضعف الإنتاج المحلي الكيني. وهذا يعني أن كل كيلوغرام واحد تنتجه كينيا يقابله، في بيانات الإمارات، 160 كغم من الذهب المسجل باعتباره قادماً منها.

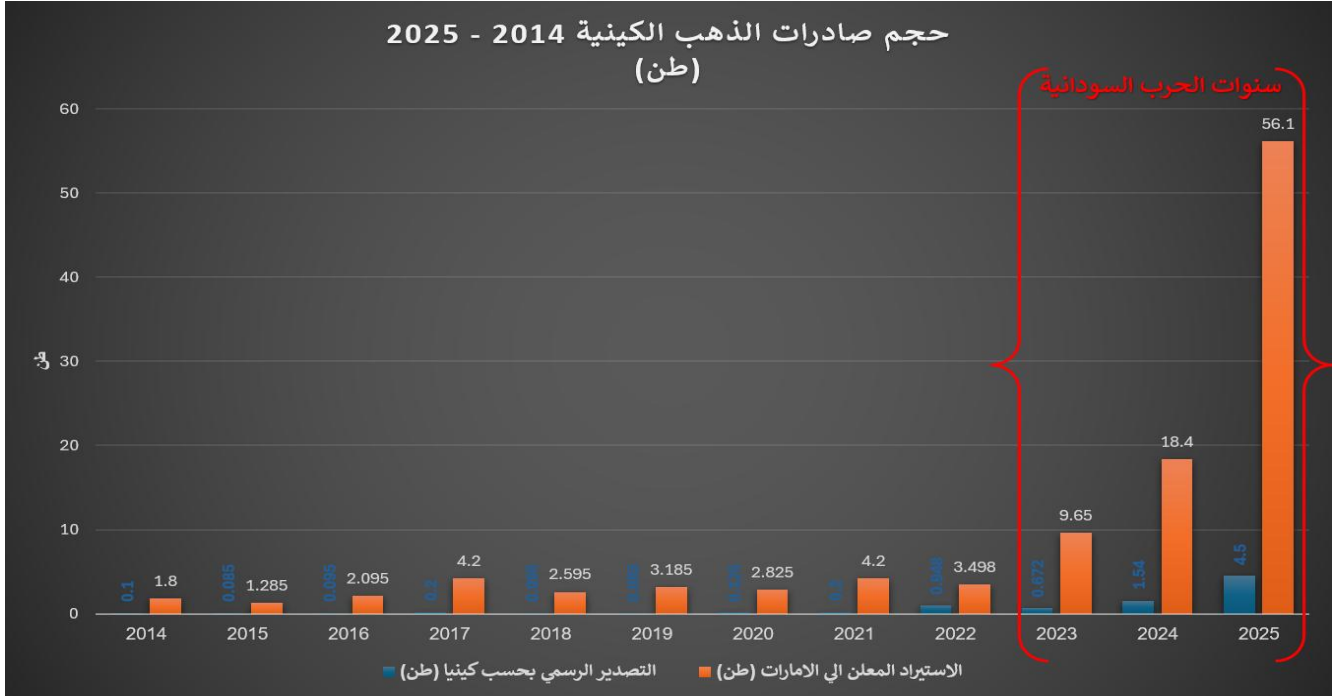
يكشف هذا التسلسل عن ثلاثة استنتاجات رئيسية. أولاً، أن كينيا لم تعد تظهر في هذه البيانات كبلد منتج ومصدر لذهبها المحلي فقط، بل كمر عبور لذهب قادم من مصادر أخرى. ثانياً، أن البيانات الرسمية الكينية نفسها تكشف حجم المشكلة، لأنها تعلن منذ عام 2022 تصدير كميات تفوق الإنتاج المحلي دون تقديم تفسير واضح لمصدر هذا الفائض. وثالثاً، أن الفجوة بين الإنتاج المحلي والواردات الإماراتية انفجرت بعد اندلاع حرب السودان: من 6.2 أضعاف الإنتاج في عام 2022 إلى 160 ضعفاً في عام 2025. وهذه قفزة لا يمكن تفسيرها بزيادة الإنتاج، لأن الإنتاج كان يتراجع، ولا بارتفاع الأسعار، لأن الحديث هنا عن الأوزان لا عن القيمة. إنها، في جوهرها، مؤشر على تضخم مسار عبور الذهب عبر كينيا في سنوات الحرب.

تجارة الذهب بين كينيا والإمارات (الإنتاج، الصادرات الكينية، الواردات الإماراتية) (2020-2025)



من نيروبي الي دبي: كيف أصبحت كينيا ممراً لتمويل الإبادة في السودان

ويعرض الشكل التوضيحي أدناه صادرات الذهب الكينية على امتداد الفترة من 2014 وحتى 2025. ويستعرض صادرات الذهب بالاستناد إلى مصدرين: الأرقام الرسمية المعلنة من قبل الحكومة الكينية في بيانات المكتب الوطني الكيني للإحصاء (KNBS) من جهة، وحجم الذهب الذي أعلنت الإمارات استيراده من كينيا بحسب قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة الدولية (UN Comtrade) من جهة أخرى.



شكل رقم (1): حجم صادرات الذهب الكينية 2014-2025

يستعرض الجدول التالي البيانات الرسمية لصادرات الذهب الكينية بحسب ما أورده المكتب الوطني الكيني للإحصاء (KNBS) إلى جانب بيانات الاستيراد الإماراتية للذهب من كينيا المستخرجة من قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة الدولية (UN Comtrade)، وذلك لقياس الفجوة بين الصادرات الكينية المعلنة والواردات الإماراتية المسجلة. كما يحتسب الجدول القيمة السوقية التقديرية للفجوة في كل سنة اعتماداً على متوسط السعر العالمي الفعلي للذهب خلال العام نفسه.

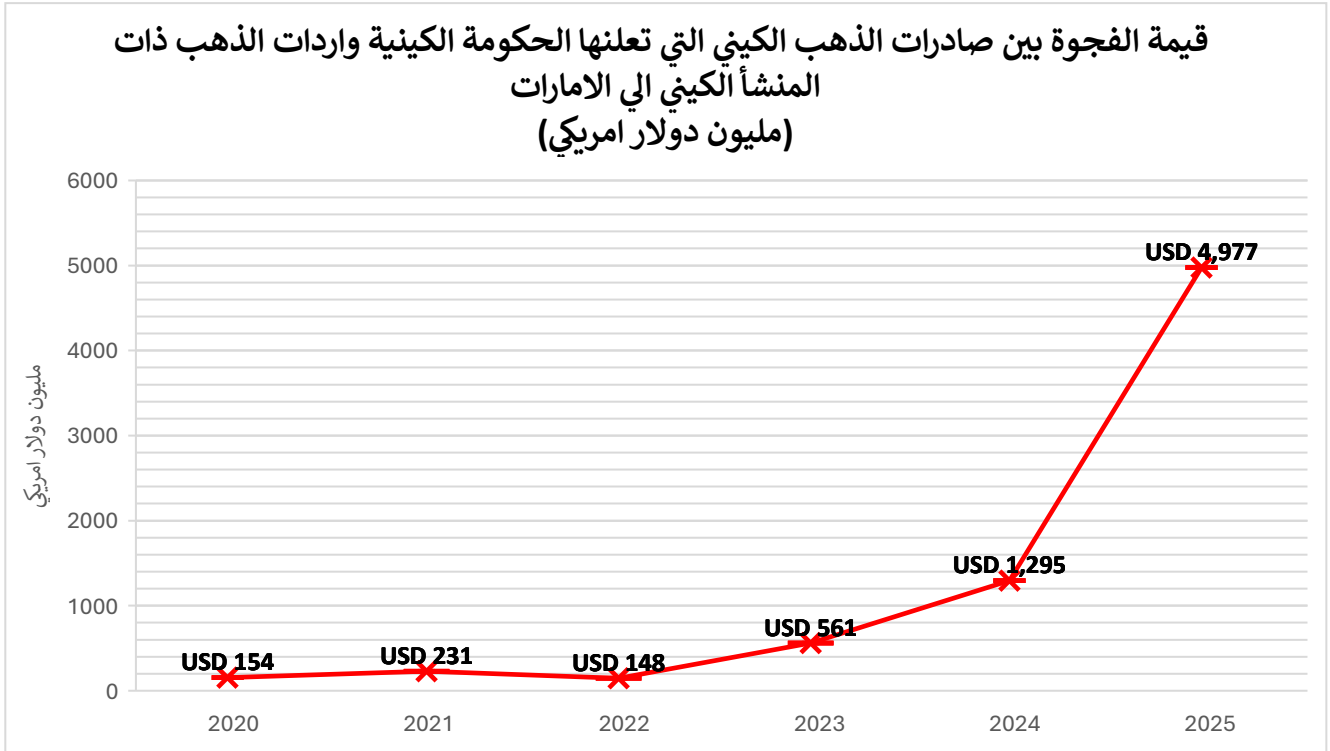
الجدول رقم (3): البيانات الرسمية الكينية مقابل بيانات المرآة الإماراتية 2014-2025

المرحلة	السنة	التصدير الرسمي بحسب كينيا (طن)	الاستيراد المعلن من الامارات (طن)	سعر الذهب	حجم الفجوة (بالاضعاف)	حجم الفجوة (USD)	حجم الفجوة (طن)
قبل اندلاع حرب السودان	2014	0.1	1.8	\$39.58/g	18.0 ضعف	\$67M	1.700
	2015	0.085	1.285	\$37.01/g	15.1 ضعف	\$44M	1.200
	2016	0.095	2.095	\$39.82/g	22.1 ضعف	\$80M	2.000
	2017	0.2	4.2	\$40.75/g	21.0 ضعف	\$163M	4.000

من نيروبي الي دبي: كيف أصبحت كينيا ممراً لتمويل الإبادة في السودان

2.500	\$101M	ضعف 27.3	\$40.57/g	2.595	0.095	2018	
3.100	\$139M	ضعف 37.5	\$44.78/g	3.185	0.085	2019	
2.700	\$154M	ضعف 22.6	\$56.88/g	2.825	0.125	2020	
4.000	\$231M	ضعف 21.0	\$57.84/g	4.2	0.2	2021	
2.550	\$148M	ضعف 3.7	\$57.87/g	3.498	0.948	2022	
23.75	1127M\$	—	—	1.933	25.683	المجموع	قبل الحرب (2022-2014)
8.978	\$561M	ضعف 14.4	\$62.47/g	9.65	0.672	2023	بعد اندلاع الحرب في السودان
16.860	\$1295M	ضعف 11.9	\$76.78/g	18.4	1.54	2024	
51.600	\$4977M	ضعف 12.5	\$96.46/g	56.1	4.5	2025	
77.44	6833M\$	—	—	6.712	84.15	المجموع	بعد الحرب (2025-2023)

وكما يعرض الرسم البياني التالي تزايد القيمة الدولارية للفجوة بين صادرات الذهب التي تعلنها الحكومة الكينية وواردات الذهب ذات المنشأ الكيني التي تصل الي الإمارات، خلال السنوات المحيطة باندلاع حرب السودان. تُظهر البيانات أن الفجوة في السنوات الثلاث السابقة للحرب، من 2020 إلى 2022، ظلت في نطاق مئات الملايين 154 مليون دولار في 2020، ثم 231 مليون دولار في 2021، قبل أن تنخفض إلى 148 مليون دولار في 2022. وبلغ مجموع الفجوة في الثلاثة سنوات التي سبقت الحرب نحو 533 مليون دولار. لكن بعد اندلاع الحرب في السودان، يتغير المسار بصورة حادة. ففي عام 2023 وحده بلغت الفجوة 561 مليون دولار، أي أنها تجاوزت مجموع الفجوة في السنوات الثلاث السابقة تقريباً. ثم ارتفعت في 2024 إلى 1.295 مليار دولار، قبل أن تقفز في 2025 إلى نحو 4.977 مليار دولار. وبذلك بلغ مجموع الفجوة بعد الحرب نحو 6.833 مليار دولار.



الشكل رقم (2): قيمة الفجوة بين بيانات التصدير الكينية الرسمية وبيانات واردات الإمارات من الذهب الكيني 2020-2025

الدلالة الإحصائية: حين تُثبت البيانات ما تُشير إليه السياسة

تُظهر النتائج أن التحول بعد اندلاع الحرب لا يُقرأ فقط بوصفه زيادة كبيرة في الكميات والقيم، بل بوصفه انقطاعاً إحصائياً واضحاً بين مرحلتين مختلفتين نوعياً. فالمؤشرات الوصفية وحدها تكشف أن متوسط الحجم ارتفع من **3.42 طن** قبل الحرب إلى **28.05 طن** بعدها، وأن متوسط القيمة ارتفع من نحو **\$187 مليون** إلى نحو **\$2.48 مليار** سنوياً. لكن الأهم من حجم القفزة نفسها أن القيم بعد الحرب لم تعد تتداخل مع القيم السابقة لها، بل كوّنت نطاقاً أعلى بالكامل، وهو ما يمنح الفرق وزناً إحصائياً يتجاوز الوصف العددي المباشر.

قبل تحليل الفجوة نفسها، من المهم النظر إلى المؤشر الأبسط: كمية الذهب التي سجّلت الإمارات أنها استوردتها من كينيا. ففي السنوات التسع السابقة للحرب، من **2014 إلى 2022**، بلغ متوسط الواردات الإماراتية من الذهب الكيني نحو **2.85 طن سنوياً**، بإجمالي تراكمي بلغ **25.68 طن**. وكان هذا الحجم ينمو بوتيرة محدودة نسبياً، إذ لم يتجاوز معدل النمو السنوي المركب **8.7%**.

أما بعد اندلاع الحرب في السودان، فقد تغير هذا النمط بصورة حادة. ففي السنوات الثلاث التالية للحرب، من **2023 إلى 2025**، ارتفع متوسط الواردات الإماراتية من الذهب القادم من كينيا إلى نحو **28.05 طن سنوياً**، أي بزيادة تقارب **883%** مقارنة بمتوسط ما قبل الحرب. وبلغ إجمالي ما سجّلته الإمارات خلال هذه السنوات الثلاث التي تلت الحرب في السودان نحو **84.15 طن**، أي حوالي **3.28 أضعاف** إجمالي ما استوردته من كينيا خلال السنوات التسع السابقة كلها.

ولا تقف الدلالة عند زيادة الكمية فقط، بل تظهر أيضاً في سرعة النمو. فقد ارتفع معدل النمو السنوي المركب للواردات الإماراتية من **8.7%** قبل الحرب إلى **141.1%** بعدها. وهذا يعني أن تدفقات الذهب المسجلة من كينيا

إلى الإمارات لم تزد فقط، بل تسارعت بوتيرة استثنائية يصعب تفسيرها باعتبارها تطوراً تجارياً طبيعياً أو استمراراً عادياً للاتجاه السابق.

وفي المقابل، حتى الأرقام الرسمية الكينية نفسها شهدت ارتفاعاً كبيراً. فقد ارتفع متوسط الصادرات الرسمية التي أعلنتها كينيا من نحو **0.215 طن سنوياً** قبل الحرب إلى حوالي **2.24 طن سنوياً** بعدها، أي بزيادة تقارب **942%**. غير أن هذه الزيادة تفتح سؤالاً أساسياً، لأن الإنتاج المحلي الكيني من الذهب ظل، بحسب البيانات المتاحة، أقل من **نصف طن سنوياً**. لذلك لا يمكن تفسير هذه القفزة على أنها نتيجة توسع طبيعي في الإنتاج الكيني المحلي. والسؤال يصبح: من أين جاءت هذه الكميات الكبيرة التي بدأت تظهر في بيانات التجارة بعد الحرب؟

تظهر الإجابة الأولية من خلال تحليل الفجوة بين الروايتين: الرواية الكينية والرواية الإماراتية. فالفجوة هنا تعني الفرق بين ما تعلنه كينيا رسمياً بوصفه صادرات ذهب إلى الإمارات، وما تسجله الإمارات بوصفه واردات ذهب من كينيا. وبمعنى آخر، تقيس الفجوة حجم الذهب الذي يظهر عند نقطة الوصول في الإمارات، لكنه لم ينعكس بالكامل في سجلات التصدير الرسمية الكينية.

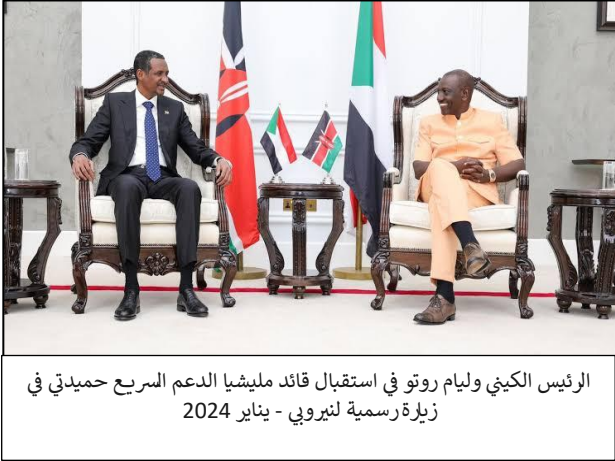
خلال الفترة السابقة للحرب، من **2014 إلى 2022**، بلغت الفجوة التراكمية نحو **23.75 طن**، بقيمة تقديرية تقارب **1.127 مليار دولار**. وكان متوسط الفجوة السنوية في تلك الفترة حوالي **2.64 طن**، بينما لم يتجاوز معدل نموها السنوي المركب **5.2%**. وهذا يعني أن الفجوة كانت قائمة ومستمرة، لكنها بقيت ضمن نطاق تصاعدي محدود نسبياً.

أما بعد اندلاع الحرب، فقد اتسعت الفجوة بصورة حادة. ففي السنوات الثلاث التالية، من **2023 إلى 2025**، بلغ متوسط الفجوة السنوية نحو **25.81 طن**، أي بزيادة تقارب **878%** مقارنة بمتوسط ما قبل الحرب. كما بلغت الفجوة التراكمية خلال هذه السنوات الثلاث وحدها نحو **77.44 طن**، بقيمة تقديرية تقارب **6.833 مليار دولار**. وهذا يعني أن الفجوة بعد الحرب، خلال ثلاث سنوات فقط، بلغت أكثر من **ثلاثة أضعاف** الفجوة التي تراكمت خلال السنوات التسع السابقة.

كما ارتفع معدل النمو السنوي المركب للفجوة من **5.2%** قبل الحرب إلى **139.7%** بعدها، أي أن سرعة اتساع الفجوة تضاعفت بنحو **27 مرة**. وهذه ليست زيادة كمية فقط، بل تحول في طبيعة الظاهرة نفسها: من اختلال مزمن في بيانات التجارة إلى تضخم سريع في تدفقات الذهب غير المنعكسة في سجلات التصدير الرسمية.

ويمكن رصد هذا التحول عبر ثلاث محطات رئيسية. في عام **2023**، وهو عام اندلاع الحرب في السودان، قفزت الفجوة إلى **8.978 طن** في سنة واحدة، بقيمة تقديرية بلغت **561 مليون دولار**. وهذا يعادل حوالي **3.4 أضعاف** متوسط الفجوة السنوية خلال سنوات ما قبل الحرب. وبذلك تجاوزت فجوة عام واحد بعد الحرب ما كان يتحقق عادة خلال عدة سنوات قبلها.

وفي عام **2024**، بعد الزيارة العلنية التي قام بها قائد قوات الدعم السريع، محمد حمدان دقلو، إلى نيروبي في يناير 2024، ارتفعت الفجوة مرة أخرى إلى **16.86 طن**، بقيمة تقديرية بلغت حوالي **1.295 مليار دولار**. وهذا يساوي نحو **1.88 ضعف** فجوة عام 2023، وحوالي **6.4 أضعاف** متوسط الفجوة السنوية قبل الحرب.



أما في عام 2025، فتشير الأرقام الواردة في الجدول إلى قفزة غير مسبوقة بلغت 51.6 طن، بقيمة تقديرية تصل إلى حوالي 4.977 مليار دولار. وهذا الرقم وحده يتجاوز كامل الفجوة التراكمية المسجلة خلال السنوات التسع السابقة للحرب. وهو ما يمثل نقطة ذروة في تحول كينيا من بلد ذي إنتاج ذهبي محدود إلى ممر ظاهر للتهريب بحسب بيانات التجارة لكميات ضخمة من الذهب لا يفسرها إنتاجها المحلي.

ولا تقتصر دلالة النتائج على المقارنة الوصفية وحدها، بل تؤكد الاختبارات الإحصائية. فقد أجريت اختبارات على ثلاثة مؤشرات رئيسية: الصادرات الكينية المعلنة، والواردات الإماراتية المسجلة، والفجوة بينهما. وتشير النتائج الإحصائية إلى أن ما حدث بعد عام 2023 ليس تقلباً عادياً داخل البيانات، بل فرق واضح بين مرحلتين.

وتؤكد هذه النتيجة عبر الإثبات الإحصائي: $p = 0.029$ يُثبت الانقطاع البنيوي. فاختبار Mann-Whitney U أعطى قيمة $p = 0.0286$ لكل من الحجم والقيمة، وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد 0.05، ما يعني أن احتمال ظهور هذا الانفصال بين مرحلتين ما قبل الحرب وما بعدها بالصدفة وحدها لا يتجاوز نحو 2.9%. والأكثر أهمية أن قيمة $U = 0$ تعني إحصائياً أن جميع القيم المسجلة بعد الحرب جاءت أعلى من جميع القيم المسجلة قبلها دون استثناء. هذا ليس مجرد فرق بين متوسطين، بل انفصال كامل بين مجموعتين زمنييتين، وهو أقوى شكل ممكن تقريباً من أشكال التمايز في عينة صغيرة.

ويعزز ذلك معامل حجم التأثير Cohen's d، الذي بلغ 1.41 للقيمة و1.58 للحجم. وفي علم الإحصاء، تُعد القيمة 0.8 مؤشراً على تأثير كبير؛ أما تجاوز 1.2 فيُصنّف عادةً كتأثير ضخم جداً. وعليه، فإن القيم المسجلة هنا لا تدل فقط على أن الفرق موجود، بل على أنه فرق استثنائي من الناحية العملية، أي أن الحرب لم تُحدث تذبذباً عابراً في السلسلة، بل دفعتها إلى مستوى جديد بالكامل من حيث الحجم والقيمة والسرعة.

وبذلك، تشير الاختبارات مجتمعة إلى نتيجة واحدة: هناك فرق حقيقي وكبير بين فترة ما قبل الحرب وفترة ما بعدها، وهو فرق يظهر في الصادرات، والواردات، والفجوة في الوقت نفسه.

ولا يمكن تفسير هذا التحول بعوامل السوق وحدها. فارتفاع سعر الذهب، رغم أهميته في تضخيم القيمة الدولارية للفجوة، لا يفسر وحده القفزة في الكميات. صحيح أن سعر الذهب ارتفع خلال هذه الفترة، لكن ارتفاع السعر يؤثر على جميع الدول المصدرة، ولا يفسر لماذا ارتفعت الفجوة بين كينيا والإمارات بهذا الحجم تحديداً.

كما لا يفسر الإنتاج المحلي الكيني هذا التحول. فإنتاج كينيا الرسمي ظل محدوداً، وأقل من نصف طن سنوياً، بينما تظهر في بيانات الإمارات كميات تصل إلى عشرات الأطنان. وهذا يعني أن جزءاً كبيراً من الذهب المسجل باعتباره قادماً من كينيا لا يمكن تفسيره بوصفه كنتيجة للإنتاج المحلي الكيني.

وهنا، يبرز المتغير السياسي الكبير الذي حدث في أبريل 2023: اندلاع الحرب في السودان، وما تبعها من سيطرة قوات الدعم السريع على مناطق مهمة لإنتاج الذهب في دارفور وكردفان، والذي تزامن مع القفزة في إنتاج الذهب بشكل دال إحصائياً بشكل يدل على علاقة سببية مباشرة. وهنا، تظهر كينيا كمسار لتهريب الذهب وإعادة تصديره إلى الإمارات، خاصة مع اتساع الفجوة مباشرة بعد الحرب.

الخلاصة أن الفجوة بين الصادرات الكينية المعلنة والواردات الإماراتية المسجلة لم تكن جديدة، لكنها تحولت بعد حرب السودان إلى ظاهرة أكبر حجماً وأسرع نمواً وأكثر دلالة. فالفجوة التي كانت تبلغ **23.75 طن** خلال تسع سنوات قبل الحرب، قفزت إلى **77.44 طن** خلال ثلاث سنوات بعدها. والقيمة التقديرية للفجوة ارتفعت من حوالي **1.127 مليار دولار** إلى نحو **6.833 مليار دولار**. أما فجوة عام **2025** وحدها، والبالغة **51.6 طن**، فتتجاوز كامل الفجوة التراكمية لسنوات ما قبل الحرب مجتمعة.

وهنا تبرز المفارقة الأساسية: كينيا لا تنتج رسمياً هذه الكميات من الذهب. فإذا كان إنتاجها المحلي أقل من نصف طن سنوياً، بينما تظهر في بيانات الإمارات كميات تصل إلى **56.1 طن** في عام **2025**، فإن السؤال لم يعد: هل توجد فجوة؟ بل أصبح: ما مصدر هذا الذهب؟ ومن أين دخل إلى كينيا؟ ومن الذي سهّل عبوره؟ ومن المستفيد من وصوله إلى سوق الإمارات؟

وبذلك، لا تكشف البيانات مجرد خلل في الإفصاح التجاري، بل تفتح سؤالاً أوسع حول علاقة الذهب بالنزاع، وحول دور ممرات العبور الإقليمية، وحول قدرة سوق الإمارات على استيعاب كميات ضخمة من الذهب القادم من بيئات عالية المخاطر. والأهم أن هذه القفزة جاءت في توقيت سياسي محدد: اندلاع حرب السودان، ثم الانفتاح العلني بين نيروبي وقيادة قوات الدعم السريع.

تقدّم الأرقام، من منظور هذا التقرير، دليلاً إحصائياً قوياً على تورط كينيا في تمويل مليشيا الدعم السريع عبر مسارات تهريب الذهب. كما تحدد بدقة موضع السؤال: هناك ذهب بكميات ضخمة يظهر في الإمارات باعتباره قادماً من كينيا، بينما لا تعكسه السجلات الكينية الرسمية، ولا يفسره الإنتاج المحلي الكيني. وقد تضخمت هذه الظاهرة من مجرد تفاوت جمركي إلى فجوة ضخمة بين صادرات كينيا من الذهب وواردات الإمارات، بقفزة كبيرة تلت اندلاع حرب السودان في عام **2023**، إلى مستوى لا يمكن تفسيره باعتباره اختلافاً إحصائياً عادياً.

الخلاصة

تكشف الأرقام أن ما يجري بين كينيا والإمارات في ملف الذهب لا يمكن قراءته باعتباره خللاً جمركياً معزولاً، أو اختلافاً فنياً بين سجلات بلد المنشأ وبلد الوصول، أو مجرد نمو يمكن تفسيره بالزيادة الطبيعية في التجارة بين البلدين. كما لا يمكن التعامل معه بمعزل عما يحدث في السودان. فارتفاع كميات الذهب الفعلية التي بدأت تظهر في بيانات الإمارات باعتبارها واردات قادمة من كينيا بعد اندلاع حرب السودان يحمل دلالة إحصائية جازمة. فقد بلغ متوسط الواردات الإماراتية من الذهب الكيني قبل الحرب نحو **2.85 طن سنوياً**، بإجمالي تراكمي قدره **25.68 طن** خلال تسع سنوات، ثم قفز بعد الحرب إلى متوسط سنوي بلغ **28.05 طن**، وإجمالي **84.15 طن** خلال ثلاث سنوات فقط. وفي الوقت نفسه، خرجت الفجوة بين الصادرات الكينية المعلنة والواردات الإماراتية المسجلة من نطاق الاختلال المزمّن إلى مستوى التحول الهيكلي؛ إذ ارتفع متوسطها السنوي من **2.64 طن** قبل الحرب إلى **25.81 طن** بعدها، وقفزت قيمتها التراكمية في ثلاث سنوات فقط إلى نحو **6.833 مليارات دولار**. وقد جاءت نتائج اختبارات الدلالة الإحصائية للفارق بين الفترتين لتثبت أن هذه القفزة في الوزن والقيمة معاً ليست تفصيلاً تجارياً؛ بل هي أثر مالي لمسار سياسي وأمني تشكّل حول الذهب والحرب والغطاء الإقليمي.

الموقف الكيني من حرب السودان لم يكن محايداً، بل عكس انحيازاً عملياً منذ مطلع الحرب تمثّل في منح مليشيا الدعم السريع مساحة سياسية ورمزية كبيرة. فاستقبال حميدي في نيروبي، ثم السماح لقيادة الدعم السريع وحلفائهم والقوى السياسية المرتبطة مع ابوظبي بعقد اجتماعاتهم ومؤتمراتهم، واستضافة التوقيع على ميثاق

تكوين حكومة موازية عبر تحالف تأسيس^[1]، لا يمكن النظر إليه إلا بوصفه محاولة لصياغة شرعية سياسية لمليشيا متهمه بجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية. والجديد في الأمر أنه لم يكن مجرد انحياز سياسي مجاني او مبدئي، بل هو مرتبط بشبكات فساد ضخمة ممتدة في دوائر تهريب الذهب.

لم يكن هذا السلوك الكيني استثناءً مرتبطاً بالملف السوداني وحده، بل يبدو جزءاً من نمط أوسع في سياسة حكومة وليام روتو تجاه المجموعات المسلحة غير الحكومية التي تخوض نزاعات داخل القارة، خصوصاً في الدول الغنية بالموارد والمعادن. ففي الملف الكونغولي، برزت نيروبي أيضاً منصةً سياسية لتحالفات مرتبطة بتمرد حركة M23، حين استضافت إعلان تحالف سياسي-عسكري يضم الحركة ومجموعات مسلحة أخرى بقيادة **كورني نانغا**. وهو ما دفع كينشاسا إلى استدعاء سفيرها لدى نيروبي وطلب توضيحات رسمية من الحكومة الكينية.^[2]

بهذا المعنى، لم تعد كينيا في عهد روتو تكتفي بلعب دور الفاعل الإقليمي التقليدي، بل تحوّلت في أكثر من ملف إلى مساحة سياسية لقوى مسلحة غير حكومية تنتج خطاباً سياسياً موازياً للدولة من داخل أراضيها. وهي لا تمنح هذه المجموعات منصة لوجستية فحسب، بل توفر لها أيضاً الصورة واللغة الدبلوماسية ومساحة الظهور العلني، بما يرقى عملياً إلى شكل من أشكال الدعم السياسي عبر فرض الاعتراف الضمني كأمر واقع. والخطورة هنا أن هذا النمط لا يخدم مسارات السلام بقدر ما يفتح الباب أمام شرعنة الفاعلين المسلحين خارج مؤسسات الدولة، وتحويل التمرد المسلح إلى مشروع سياسي قابل للتسويق الإقليمي.

وقد جاءت تصريحات نائب الرئيس الكيني السابق **ريغاثي غاشاغوا** — الذي عزله روتو من منصبه في أكتوبر 2024 — لتمنح هذه القراءة بُعداً سياسياً إضافياً بالغ الأهمية. فقيمة هذه التصريحات لا تأتي من مضمونها الاتهامي فقط، بل من موقع صاحبها نفسه، بوصفه كان في قلب السلطة الكينية وشريكاً سابقاً لوليام روتو في الحكم، قبل أن يتحول إلى أحد أبرز خصومه السياسيين. لذلك فهي ليست مجرد تعليق معارض من خارج الدولة، بل شهادة من داخل البنية السياسية التي تعاملت مباشرة مع ملف حميديتي والدعم السريع.

لم يقدم غاشاغوا نقداً عاماً أو عابراً للسياسة الخارجية الكينية، بل وجّه اتهاماً مباشراً إلى روتو بأنه قدّم مصالحه التجارية الخاصة على المصلحة الوطنية الكينية، وبأن هناك ترتيبات تجارية مع قائد مليشيا الدعم السريع، محمد حمدان دقلو (حميديتي)، تتعلق بالذهب القادم من السودان. وقال غاشاغوا إن الذهب غير المشروع يُنقل من السودان إلى نيروبي، ثم يُعاد توجيهه إلى دبي، وذهب أبعد من ذلك حين قال إنه يستطيع إثبات هذه المزاعم. كما ذكر أن روتو طلب منه، عندما كان نائباً للرئيس، تسهيل لقاء مع حميديتي، ثم طلب منه مغادرة الاجتماع، بما عزّز لديه الاعتقاد بأن اللقاء لم يكن متعلقاً بالمصلحة الوطنية الكينية، بل بمصالح خاصة.^[3]

وتزداد خطورة هذه التصريحات لأنها جاءت في سياق سياسي مباشر، وليس بشكل عمومي. فقد ربط غاشاغوا بين هذه الاتهامات وبين استضافة نيروبي لاجتماعات قادة الدعم السريع وحلفائهم، منتقداً السماح لقوة متهمه دولياً بارتكاب الفظائع بأن تعمل سياسياً من داخل الأراضي الكينية. وقد أشار إلى اجتماع عُقد في **مركز كينيا الدولي للمؤتمرات (KICC)** في فبراير 2025، باعتباره خطوة وقرت غطاءً سياسياً للمليشيا ومشروعها الموازي في السودان. وبهذا المعنى، لم يكن حديثه عن الذهب منفصلاً عن حديثه عن الشرعية السياسية، فالذهب يوفّر المال، والمنصة السياسية توفر الغطاء، وكلاهما يخدمان بنية واحدة لإعادة تدوير مليشيا الدعم السريع كفاعل سياسي قابل للتسويق.

الأهمية التحليلية لتصريحات غاشاغوا لا تكمن في اعتبارها حكماً نهائياً، بل في أنها تلتقي بدقة مع ما تقوله الأرقام: ذهب يظهر في دبي، التي تدعم مليشيا الدعم السريع، باعتباره قادماً من كينيا، بينما لا يفسّر الإنتاج الكيني المحلي،

ولا تعكسه الصادرات الرسمية الكينية بالقدر نفسه. وحين تتبنى كينيا، في الوقت نفسه، مواقف متزايدة القرب من هذه المليشيا، ثم يأتي مسؤول كيني من داخل السلطة ليقول إن ذهب السودان يُنقل عبر نيروبي إلى دبي، فإن هذا التصريح يصبح قرينة سياسية مهمة، لا مجرد اتهام إعلامي منفصل.

لذلك، فإن أهمية تصريحات غاشاغوا أنها تصل بين ثلاث حلقات كانت تبدو منفصلة: حميدتي كمصدر قوة مسلحة يسيطر على موارد ذهبية؛ نيروبي كمنصة سياسية ولوجستية؛ والإمارات كسوق نهائي لتحويل الذهب إلى سيولة ونفوذ وسلاح. وإذا كانت الأرقام تكشف التناقض المادي، فإن تصريحات غاشاغوا تكشف البنية السياسية المحتملة التي تجعل هذا التناقض يشتغل. ومن هنا لا يعود السؤال فقط: لماذا تظهر هذه الكميات من الذهب في الإمارات باعتبارها قادمة من كينيا؟ بل يصبح السؤال الأدق: من الذي سمح بتحويل كينيا إلى محطة عبور في اقتصاد حرب إقليمي تمول عائداته استمرار العنف والإبادة الجماعية في السودان؟

أما الإمارات فهي الحلقة النهائية في هذه السلسلة لنهب وتهريب الذهب، وليست متلقياً محايداً. فقد أكدت التقارير أن جزءاً كبيراً من ذهب النزاع يصل إلى الإمارات مباشرة أو عبر دول الجوار. كما أورد تقرير حديث من معهد تشاتام هاوس البريطاني (Chatham House) أن تجارة الذهب تمثل أحد أهم مصادر تمويل الحرب عبر الإمارات، وأن معظم الذهب السوداني ينتهي، بشكل أو بآخر، في الإمارات. كما أكد تقرير آخر من منظمة سويس إيد السويسرية للتعاون التنموي (SWISSAID) أن الإمارات استوردت في عام 2024 كميات كبيرة من الذهب عبر دول الجوار السوداني، منها 18 طناً من تشاد و9 أطنان من ليبيا، وهما، بحسب التقرير نفسه، نقطتا خروج لذهب تسيطر عليه مليشيا الدعم السريع.

لذلك، فالاستنتاج السياسي المباشر هو أن الذهب ليس مجرد سلعة تعبر الحدود؛ إنه وقود حرب. فعندما تتضخم فجوة الذهب عبر كينيا بعد اندلاع الحرب، ثم تتزامن مع فتح نيروبي أبوابها لقادة مليشيا الدعم السريع وتحالفاتهم، وتنتهي التدفقات في أسواق الإمارات التي ترسل السلاح وتستأجر المرتزقة للقتال في صفوف المليشيا، فإننا نكون أمام بنية تمويل وتمكين، لا أمام مصادفة تجارية أو نمو اقتصادي. فذهب اليوم وعائداته يُستخدمان، بصورة مباشرة أو عبر شبكات وسيطة، في شراء السلاح، وتمويل الحركة العسكرية، وبناء شبكات الولاء، والرشا السياسية، وشراء الغطاء السياسي والإعلامي. وبذلك يصبح الذهب أحد الموارد التي تغذي الحرب والإبادة الجماعية التي تواصل مليشيا الدعم السريع وحلفاؤها ارتكابها في السودان، وهو توصيف رسمي أعلنته الولايات المتحدة في يناير 2025 لما قام به أعضاء الدعم السريع والمليشيات المتحالفة معه في السودان.^[2]

الخلاصة أن كينيا لا تظهر في هذه السلسلة كمر بريء، ولا الإمارات كسوق محايد، ولا الدعم السريع كفاعل سياسي يبحث عن السلام. نحن أمام مثلث واضح: مليشيا تمتلك الذهب وتحتاج إلى الشرعية والسلاح؛ دولة عبور توفر المنصة والمسار؛ وسوق نهائي يحول الذهب إلى سيولة ونفوذ وسلاح. وهذه هي البنية المادية التي تجعل الحرب قابلة للاستمرار، وتجعل خطاب "الوساطة" مجرد غطاء ناعم لاقتصاد دموي شديد الصلابة.

الفصل الرابع: القيمة السوقية الحقيقية للذهب المُصدَّر

آلية الاحتساب: الوزن × السعر العالمي × معدل الصرف

يعتمد هذا الفصل على احتساب القيمة السوقية الحقيقية للذهب المُسجَّل في بيانات المرآة الإماراتية بوصفها المؤشر الأقرب إلى الحجم الفعلي للتدفقات التجارية. ولتحقيق ذلك، جرى تحويل كل كمية سنوية مُسجَّلة بالطن إلى ما يعادلها بالغرام، ثم صُربت في متوسط السعر السنوي العالمي للذهب وفق بيانات جمعية سوق السبائك في لندن (LBMA)، بما يتيح تقدير القيمة الفعلية بالدولار الأمريكي على أساس سعري موحد وقابل للمقارنة بين السنوات. وبعد ذلك، حُوِّلت هذه القيمة إلى الشلن الكيني باستخدام متوسط سعر الصرف السنوي الرسمي، وذلك لقياس الأثر المالي الحقيقي داخل الاقتصاد الكيني، لا بوصفه رقماً تجارياً مجرداً، بل باعتباره مورداً ذا وزن مالي وسيادي واضح.

وقد استخدمت المعادلة التالية لاحتساب القيمة السوقية السنوية بالدولار الأمريكي:

$$\text{Market Value (USD)} = \text{Volume (tonnes)} \times 1,000,000 \times \text{Average LBMA Gold Price (\$/g)}$$

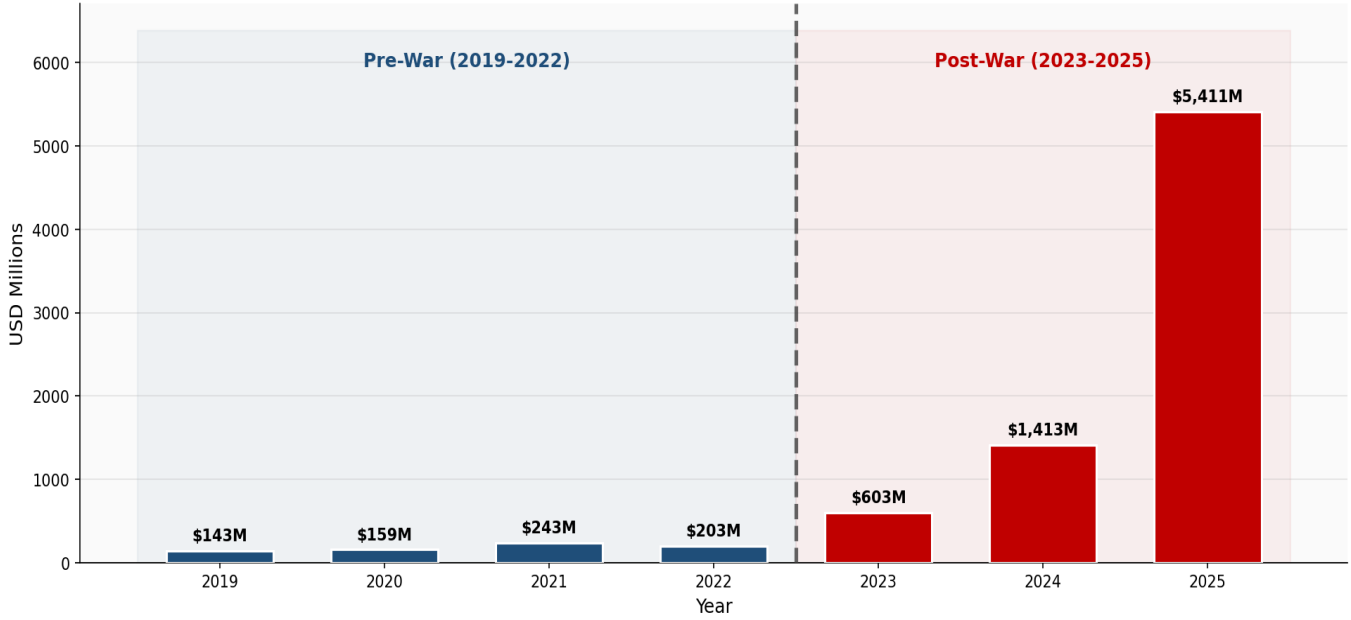
القيمة بالأرقام: ارتفاع بنسبة 1,224% في ثلاث سنوات

الجدول رقم (4): القيمة السوقية الحقيقية للذهب المُصدَّر من كينيا — بالعمليتين 2019–2025

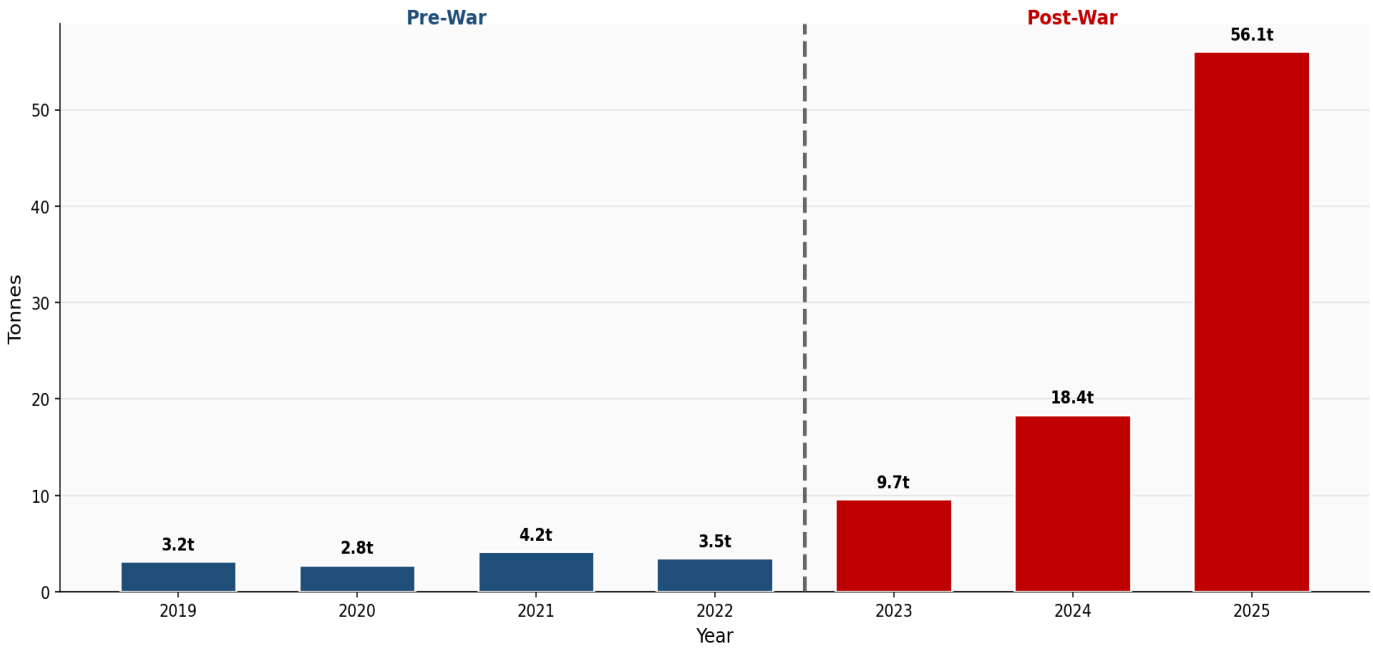
السنة	الحجم (طن)	السعر (g/\$)	القيمة (USD مليون)	القيمة (KSh مليون)	المرحلة
2019	3.20	\$44.78	\$143.3M	KSh 14,473M	قبل الحرب
2020	2.80	\$56.88	\$159.3M	KSh 17,201M	قبل الحرب
2021	4.20	\$57.84	\$242.9M	KSh 26,479M	قبل الحرب
2022	3.50	\$57.87	\$202.5M	KSh 23,900M	قبل الحرب
متوسط ما قبل الحرب	3.42 طن / سنة	—	\$187.0M / سنة	KSh 20,513M / سنة	متوسط
2023	9.65	\$62.47	\$602.8M	KSh 83,191M	بعد الحرب
2024	18.40	\$76.78	\$1,412.8M	KSh 186,483M	بعد الحرب
2025	56.10	\$96.46	\$5,411.4M	KSh 703,483M	بعد الحرب

من نيروبي الي دبي: كيف أصبحت كينيا ممراً لتمويل الإبادة في السودان

متوسط ما بعد الحرب	28.05 طن / سنة	—	2,475.6M\$ / سنة	KSh 324,386M / سنة	متوسط
--------------------	----------------	---	------------------	--------------------	-------



الشكل رقم (3): القيمة السوقية الحقيقية للذهب الكيني (USD) — مقارنة قبل الحرب وبعدها



الشكل رقم (4): حجم الذهب الكيني المُصدَّر (بالطن) — مقارنة قبل الحرب وبعدها

💡 قراءة تفسيرية للنتائج

تُظهر نتائج هذا الفصل أن التحول بعد اندلاع الحرب لم يكن مجرد اتساع في حجم التجارة، بل انتقالاً مفاجئاً إلى كتلة مالية من رتبة مختلفة تماماً. فمتوسط القيمة السوقية السنوية للذهب المُصدّر ارتفع من نحو **\$187 مليون** قبل الحرب إلى نحو **\$2.48 مليار** بعدها، أي بزيادة تقارب **12 ضعفاً**. والأكثر صدمة أن عام **2025** وحده يسجل قيمة سوقية تقديرية تبلغ نحو **\$5.41 مليار**، وهو رقم يفوق بمفرده مجموع القيمة التراكمية للأعوام الأربعة السابقة للحرب بأكثر من **700 ضعفاً**. وعند تحويل هذا المبلغ إلى الشلن الكيني، فإننا نتحدث عن نحو **KSh 703 مليار** في عام واحد فقط، بما يكشف أن ما يظهر في البيانات ليس مجرد تضخم تجاري عابر، بل تدفقات مالية هائلة قادرة على تمويل شبكات تهريب عابرة للحدود وإعادة تشكيل اقتصاد الحرب في الإقليم.

خلاصة ختامية للفصل

خلاصة هذا الفصل أن الذهب الذي يظهر في بيانات المرآة بعد اندلاع الحرب لم يعد مجرد مورد تجاري مرتفع القيمة، بل أصبح كتلة مالية صادمة تكشف حجم الاقتصاد الموازي الذي يتحرك عبر كينيا نحو الإمارات. فحين تقفز القيمة السوقية التقديرية من أقل من **\$1 مليار** خلال أربع سنوات قبل الحرب إلى أكثر من **\$7.4 مليار** خلال ثلاث سنوات بعدها، فإننا لا نكون أمام نمو طبيعي في تجارة الذهب، بل أمام توسع استثنائي في مورد ذي قدرة تمويلية هائلة. والمعنى التحليلي الأعمق لهذه الأرقام أن كينيا لم تعد تظهر فقط كنقطة عبور في سلسلة الذهب الإقليمية، بل كعقدة مالية رئيسية في مسار ينقل قيمة ضخمة قابلة للتحويل السريع إلى سيولة ونفوذ وتمويل للحرب. وبذلك يثبت هذا الفصل أن القضية ليست مجرد فرق بين أوزان أو أسعار، بل تحوّل الذهب إلى أداة تمويل استراتيجية ذات أثر مباشر على استدامة النزاع وإعادة تشكيل التوازنات السياسية والاقتصادية في المنطقة.

الفصل الخامس: التحليل الإحصائي الكمي

يتناول هذا الفصل البنية الإحصائية الكاملة للتحويل الذي طرأ على تدفقات الذهب عبر كينيا قبل اندلاع الحرب في السودان وبعدها، وذلك من خلال ثلاثة مستويات مترابطة: الإحصاء الوصفي الذي يقيس تغير المتوسطات والتشتت، وتحليل معدل النمو السنوي المركب الذي يوضح سرعة التحويل، ثم اختبارات الدلالة الإحصائية التي تتحقق مما إذا كان هذا الفرق بين المرحلتين فرقاً حقيقياً أم مجرد تذبذب عابر في البيانات. وبذلك يشكّل هذا الفصل الحلقة التي تنقل التقرير من الوصف الكمي إلى الإثبات الإحصائي المنهجي، وتحدد ما إذا كانت القفزة المرصودة تمثل تحولاً بنوياً قائماً بذاته.

صورة المقارنة: المتوسطات والانحرافات بين الحقتين

الجدول رقم (5): الإحصاء الوصفي — قبل الحرب (2019-2022) مقابل بعد الحرب (2023-2025)

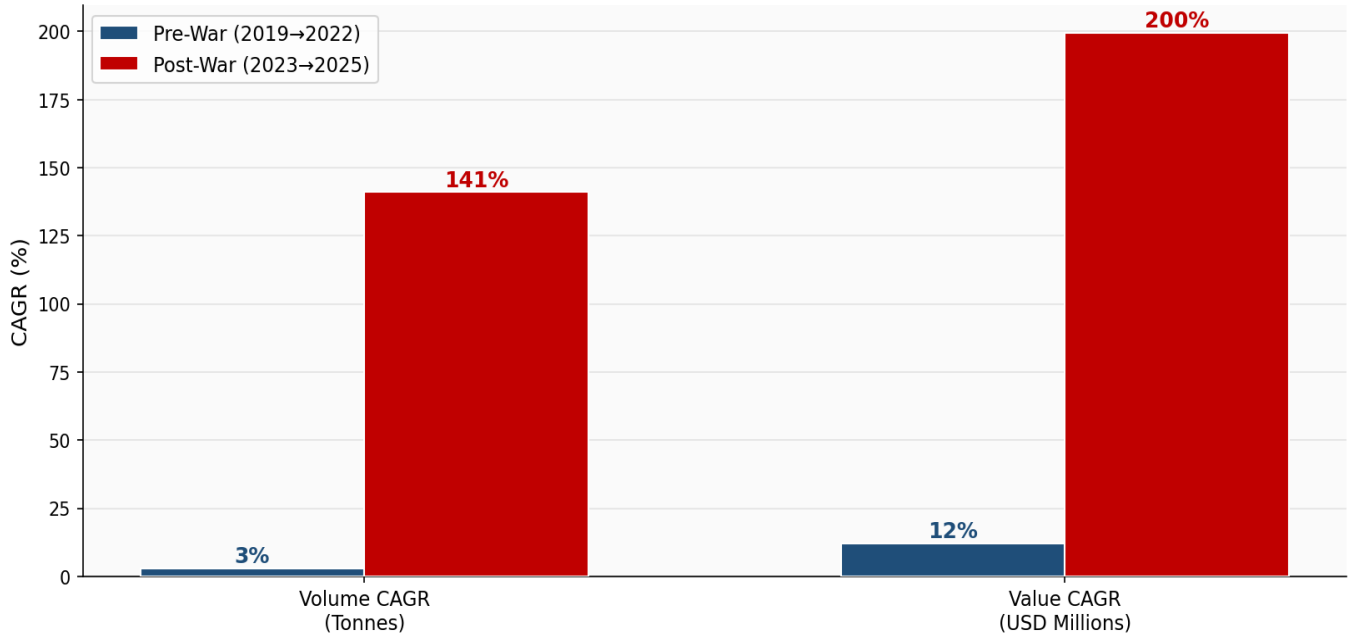
المقياس	بعد الحرب (طن)	قبل الحرب (USD)	بعد الحرب (USD)	التحليل
الوسط الحسابي (Mean)	28.05	\$187.0M	\$2,475.7M	ارتفاع ضخم
الانحراف المعياري (SD)	24.68	\$44.9M	\$2,574.5M	تشتت كبير
القيمة العليا (Max)	56.10	\$242.9M	\$5,411.4M	أعلى 10x
القيمة الدنيا (Min)	9.65	\$143.3M	\$602.8M	أعلى 4x
معامل التباين (CV)	88%	24%	104%	تنوع شديد
نسبة التغير (%Δ)	+719%	-	+1,224%	ارتفاع هائل

معدل النمو السنوي المركب: نمو يتجاوز المنطق التجاري بـ 47 ضعفاً

الجدول رقم (6): مقارنة معدل النمو السنوي المركب بين الحقتين

المتغير	معدل النمو السنوي ما قبل الحرب	معدل النمو السنوي ما بعد الحرب	مضاعف التسارع
الحجم (طن)	3.0% / سنة	141.1% / سنة	×47
القيمة (USD)	12.2% / سنة	199.6% / سنة	×16
القيمة (KSh)	18.2% / سنة	190.8% / سنة	×10

من نيروبي الي دبي: كيف أصبحت كينيا ممراً لتمويل الإبادة في السودان



الشكل رقم (5): مقارنة CAGR — معدل النمو السنوي المرگب قبل الحرب وبعدها

قراءة التغيير في معدل النمو السنوي المرگب

كان حجم الذهب الكيني المصدّر ينمو بنسبة 3% سنوياً قبل الحرب — وهو معدل عادي لتجارة المعادن. وبعد الحرب قفز إلى 141% سنوياً — أي ما يعادل 47 ضعفاً للمعدل السابق. وبعبارة أخرى: ما كانت شبكات تجارة الذهب تحققه في 47 سنة باتت تحققه في سنة واحدة فقط. وهذا التسارع الهائل لا يعكس أي نمو إنتاجي حقيقي، بل استقطاب ذهب خارجي بكميات ضخمة.

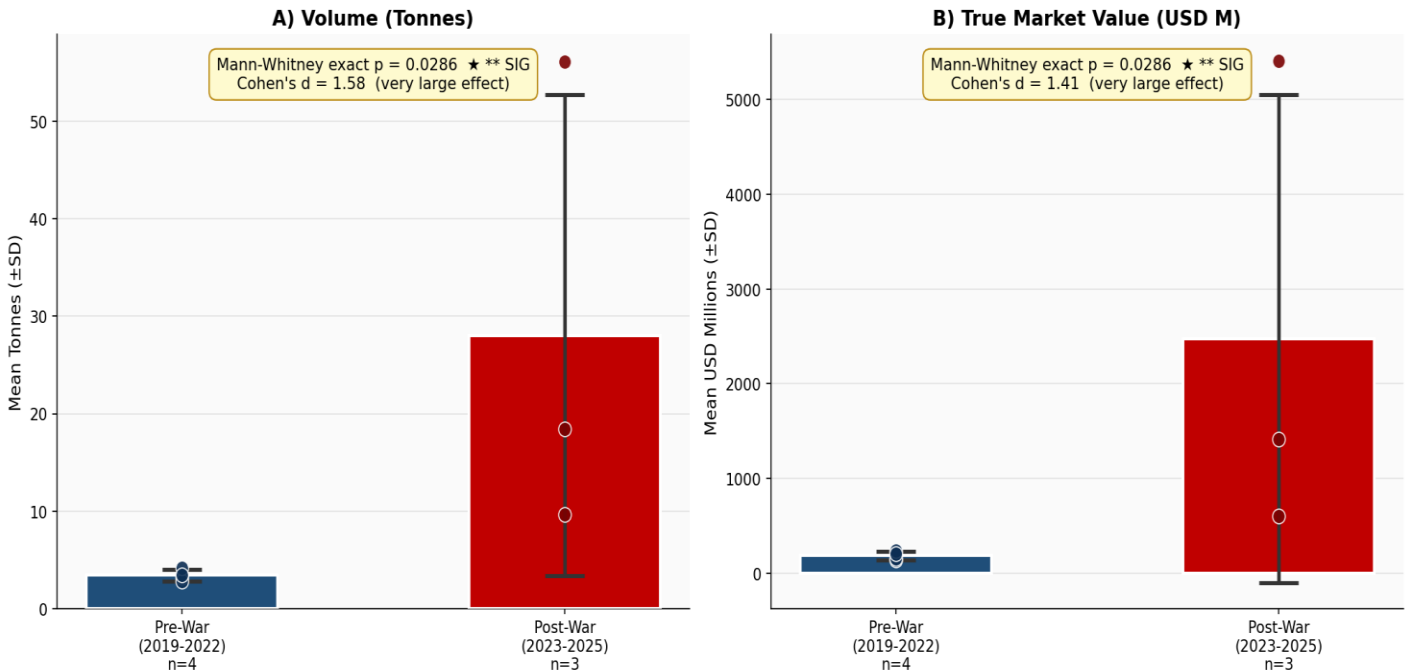
اختبارات الدلالة الإحصائية

الجدول رقم (7): نتائج اختبارات الدلالة الإحصائية الكاملة — قبل/بعد الحرب

الاختبار	المتغير	قيمة الاختبار	df	p-value	Cohen's d	الحكم
Welch t-test	القيمة (USD)	t = 1.540	df = 2.00	p = 0.132	d = 1.41	تأثير ضخم جداً*
Mann-Whitney U	القيمة (USD)	U = 0	—	p = 0.0286**	—	دالّ عند 5% ✓
Welch t-test	الحجم (طن)	t = 1.728	df = 2.00	p = 0.113	d = 1.58	تأثير ضخم جداً*
Mann-Whitney U	الحجم (طن)	U = 0	—	p = 0.0286**	—	دالّ عند 5% ✓

* عدم دلالة Welch t-test عند 5% يعود لمحدودية حجم العينة (n=3) لا لغياب الفرق — بدليل معامل d الذي يتجاوز عتبة "الكبير جداً" (Sawilowsky 2009 — $d > 1.2$). ** الدلالة الدقيقة لمان-ويتني محسوبة: $P(U=0) = 1/C(7,3) = 1/35 = 0.0286$

Bars = Mean ± SD | Dots = Individual Year Values

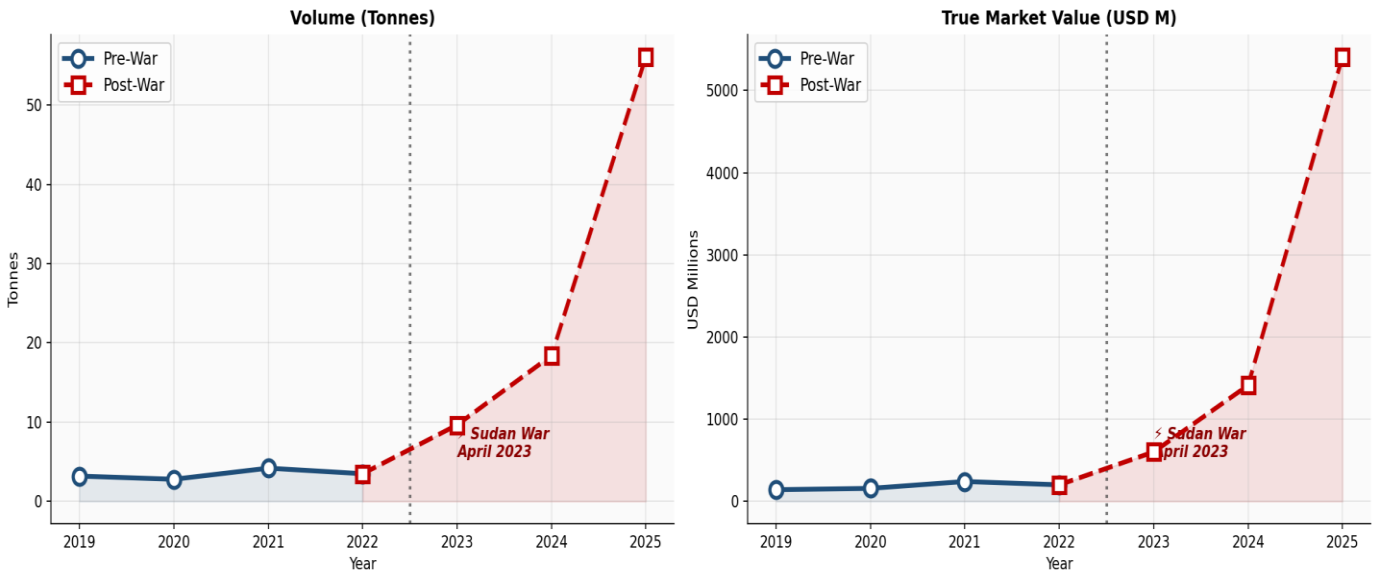


الشكل رقم (4): مقارنة إحصائية — متوسطات الحقتين مع الانحراف المعياري وقيم p-value

تفسير النتائج الإحصائية بلغة مبسّطة

قد يبدو للوهلة الأولى أن عدم وصول اختبار **Welch t-test** إلى دلالة عند مستوى 5% يضعف النتيجة، لكن القراءة المنهجية الصحيحة تقول العكس. فهذا الاختبار يتأثر بقوة بصِغَر العينة، ولا سيما أن فترة ما بعد الحرب لا تضم سوى ثلاث مشاهدات فقط. لذلك جاءت قيمته الاحتمالية أعلى نسبياً، رغم أن **Cohen's d** أظهر أثراً ضخماً جداً، ورغم أن **Mann-Whitney U** – وهو الأنسب للعينات الصغيرة وغير المنتظمة – أثبت الدلالة بوضوح. وبعبارة مباشرة: قصور هذا الاختبار هنا يعود إلى محدودية عدد السنوات، لا إلى غياب الفرق نفسه. أما حين ننظر إلى الصورة الإحصائية كاملة، فإن جميع المؤشرات تتقاطع على استنتاج واحد: ما بعد الحرب ليس امتداداً إحصائياً لما قبلها، بل مرحلة مختلفة تماماً.

Figure 7 – Time-Series Trend with Structural Break at Sudan War Onset



الشكل رقم (7): خط الاتجاه الزمني مع الانقطاع الهيكلية عند بداية الحرب – أبريل 2023

خلاصة ختامية للفصل

خلاصة التحليل الكمي للبيانات هي أن التحول المرصود بعد اندلاع الحرب لا يمثل زيادة كبيرة فحسب، بل يرقى إلى انقطاع إحصائي كامل بين مرحلتين مختلفتين نوعياً. فحين تتجاوز جميع القيم اللاحقة للحرب جميع القيم السابقة لها دون استثناء، وتؤكد قيمة $p = 0.0286$ أن احتمال ظهور هذا النمط بالصدفة لا يتجاوز نحو 2.9%، ويأتي **Cohen's d** ليصنف حجم الفرق بأنه ضخم جداً، فإن النتيجة تصبح حاسمة: ما حدث بعد أبريل 2023 ليس استمراراً لمسار قديم، بل انتقال بنيوي دال إحصائياً إلى مستوى جديد من حيث الحجم والقيمة وسرعة النمو. وبهذا المعنى، فإن هذا الفصل لا يضيف مجرد تأكيد عددي لما سبق، بل يثبت منهجياً أن التحول الذي كشفته البيانات هو حقيقة إحصائية متماسكة، لا انطباع وصفي ولا صدفة زمنية.

تعليق تحليلي: أهمية هذه النتيجة لا تكمن فقط في أنها تثبت وجود فرق بين مرحلتين، بل في أنها تسحب النقاش من مستوى التأويل السياسي المجرد إلى مستوى الإثبات القابل للاختبار. فكل فصل سابق أظهر مؤشراً منفرداً على التحول، أما هذا الفصل فيجمع تلك المؤشرات داخل إطار إحصائي واحد يثبت أن ما بعد الحرب أصبح، من منظور البيانات نفسها، مرحلة مستقلة ذات خصائص مختلفة كلياً عن مرحلة ما قبلها.

الفصل السادس: تحليل الفجوة — الكلفة الحقيقية للتهريب

يتناول هذا الفصل الفجوة بوصفها التعبير المالي الأكثر مباشرة عن كلفة التهريب على الدولة الكينية، لا مجرد فارق بين رقمين تجاريين. ولذلك ينتقل التحليل هنا من سؤال: كم يبلغ حجم الذهب غير المنعكس في السجلات الرسمية؟ إلى سؤال أكثر حساسية: كم تخسر الخزينة العامة فعلياً حين تمر هذه الكميات خارج دائرة الإفصاح والحماية الحكومية؟ ومن خلال تتبع الفجوة التراكمية والسنوية، يوضح الفصل كيف تحوّل الذهب غير المُحتسب إلى مورد ضخم يُغذي شبكات التهريب ويُحرم الدولة من عائدات سيادية كان يمكن أن تدخل في الموازنة العامة.

الفجوة الموثقة: 1.68 مليار دولار في عشر سنوات (2014-2023)

في مايو 2025، أصدرت منظمة سويس إيد السويسرية للتعاون التنموي (SWISSAID) تقريرها الصادر "On the Trail of African Gold" الذي وثّق فجوة كمية وقيمية تراكمية بين ما صرّحت به كينيا تصديراً وما سجّلته الإمارات استيراداً من كينيا للفترة 2014-2023:

الجدول رقم (8): الفجوة التراكمية بين البيانات الكينية الرسمية وبيانات المرآة 2014-2023

بالدولار الأمريكي	بالشطن الكيني	المصدر
1.68 مليار دولار	218 مليار شطن كيني	تقرير منظمة سويس إيد السويسرية للتعاون التنموي SWISSAID 2025
168 مليون دولار/سنة	21.8 مليار شطن كيني/سنة	متوسط سنوي
3.35 طن سنوياً (متوسط)	33.5 طن (خلال 10 سنوات)	بالكميات

تحليل مباشر: فجوة بمضاعف 14.4 في عام واحد بعد الحرب

في 2021، سجّلت الإمارات استيراد ذهب من كينيا بقيمة تزيد بنحو 185 مليون دولار عما صرّحت به كينيا. وفي 2023، كان الفارق أكثر صراحة: صرّحت كينيا بـ 672 كيلوغراماً فقط، بينما سجّلت الإمارات استيراد 9,650 كيلوغراماً (9.65 طن) من المنشأ الكيني — فجوة بمضاعف 14.4x. وهذه الفجوة وحدها في ذلك العام تساوي نحو 568 مليون دولار (قيمة سوقية) — وهو ذهب يمر عبر كينيا دون أن تُدفع عليه أي ضريبة أو إتاوة، ليذهب مباشرةً إلى المهربيين والوسطاء.

المفارقة بالقيمة النقدية

في عام 2023 وحده، كان الفرق بين القيمة السوقية الحقيقية (602.8 مليون دولار) والقيمة الرسمية المُعلنة (34 مليون دولار) يبلغ نحو 569 مليون دولار — أي ما يعادل 78 مليار شلن كيني غير محتسبة في الميزانية الوطنية الكينية. ولو حُصّلت عليها إتاوات بنسبة 6% فقط (المعدل الجديد منذ 2024)، لحصّلت الخزينة الكينية نحو 34 مليون دولار في عام واحد — وهو ما يفوق عائداتها الإجمالي من قطاع التعدين بالكامل في ذلك العام. وعبر أربع سنوات (2019-2022)، تفقد كينيا رسمياً ما يتجاوز 560 مليون دولار من عائدات محتملة تذهب إلى شبكات تهريب وسياسيين متواطئين بدلاً من الخدمات الصحية والتعليمية للشعب الكيني.

قيمة الفساد السياسي: ما الذي يخسره الشعب الكيني بالإضافة الي سمعة بلاده؟

تُظهر نتائج هذا الفصل أن الفجوة ليست مجرد تفاوت محاسبي بين ما تُعلنه كينيا وما تسجله الإمارات، بل هي القيمة الحقيقية لاقتصاد تهريب كامل يعمل بشكل فاسد خارج الخزنة العامة. فكل طن لا يظهر في السجلات الرسمية لا يعني فقط ذهباً غير مُفصح عنه، بل يعني أيضاً ضرائب وإتاوات ورسوم تصدير وعائدات سيادية ضائعة لا تدخل خزينة الدولة الكينية بل إلى شبكات خاصة محلية وعابرة للحدود. وبهذا المعنى، فإن الفجوة لا تقيس فقط حجم الذهب المختفي من الأوراق الرسمية، بل تقيس أيضاً حجم المال العام الذي أُعيد توجيهه من الموازنة الوطنية إلى اقتصاد مواز يرتبط بالوسطاء والمصافي وشبكات التهريب وتمويل الحرب.

والصدمة الأساسية في الأرقام أن ما خسرت كينيا من قيمة فجوة بعد اندلاع الحرب خلال ثلاث سنوات فقط يفوق بأضعاف ما تراكم خلال سنوات طويلة قبلها. فإذا كانت الفجوة التراكمية التي وثقتها منظمة سويس إيد السويسرية للتعاون التنموي (SWISSAID) حتى عام 2023 قد بلغت نحو 1.68 مليار دولار، فإن المسار اللاحق للحرب يُظهر اتساعاً أشد خطورة؛ إذ ترتفع الفجوة السنوية من مئات الملايين إلى مليارات الدولارات، وتبلغ في عام 2025 وحده أكثر من 5 مليارات دولار كقيمة مفقودة بين ما يمكن أن يدخل في الحسابات الرسمية وما يذهب فعلياً إلى الاقتصاد الموازي. وهذا يعني أن التهريب لم يعد استنزافاً هامشياً للإيرادات، بل أصبح نزيفاً مالياً واسع النطاق يمسّ قدرة الدولة نفسها على التحصيل والسيادة والرقابة.

خلاصة ختامية للفصل

خلاصة هذا الفصل أن الفجوة بين الذهب المُعلن والذهب الفعلي ليست خللاً إحصائياً يمكن تجاوزه، بل هي التعبير الأكثر وضوحاً عن الكلفة السيادية والمالية للتهريب. فكل دولار لا يدخل في السجلات الرسمية هو، في المقابل، دولار يخرج من يد الدولة إلى شبكات خاصة تستفيد من ضعف الإفصاح والرقابة. وعندما تصل الفجوة إلى مئات الملايين ثم إلى مليارات الدولارات، فإننا لا نكون أمام خسائر جمركية محدودة، بل أمام تحويل واسع لمورد استراتيجي من الموازنة العامة إلى اقتصاد مواز ذي قدرة عالية على تمويل النفوذ والوساطة والسلاح. وبذلك يثبت هذا الفصل أن التهريب لا يسرق الذهب فقط، بل يسرق أيضاً العائد العام، ويعيد توزيع الثروة السيادية بعيداً عن الدولة والمجتمع، لمصلحة شبكات إقليمية تستفيد مباشرة من استمرار الحرب ومساراتها التجارية المعتمة.

الفصل السابع: وجهات تصدير الذهب الكيني – تتبّع المسار

يتناول هذا الفصل التحول الذي طرأ على خريطة وجهات تصدير الذهب الخارج من كينيا، لا من حيث الأرقام الكلية فقط، بل من حيث ما تكشفه الجغرافيا التجارية نفسها عن تطور المسارات ووسائل الإخفاء وإعادة التوجيه. فالسؤال هنا لم يعد مقتصرًا على مقدار الذهب الذي يمر عبر كينيا، بل يمتد إلى: إلى أين يذهب أولاً؟ وهل تغير وجهة الوصول الأولى يعني تغيراً حقيقياً في السوق النهائي، أم مجرد إعادة ترتيب للمسار لتخفيف الانكشاف الرقابي؟ ومن خلال تتبع الوجهات قبل الحرب وبعدها، يوضح هذا الفصل كيف انتقلت التجارة من تركّز شبه كامل في دبي إلى شبكة وجهات أكثر تنوعاً ظاهرياً، مع بقاء المعنى البنيوي واحداً: تعقيد المسار لإخفاء الأصل وتسهيل إعادة الدمج في الأسواق العالمية.

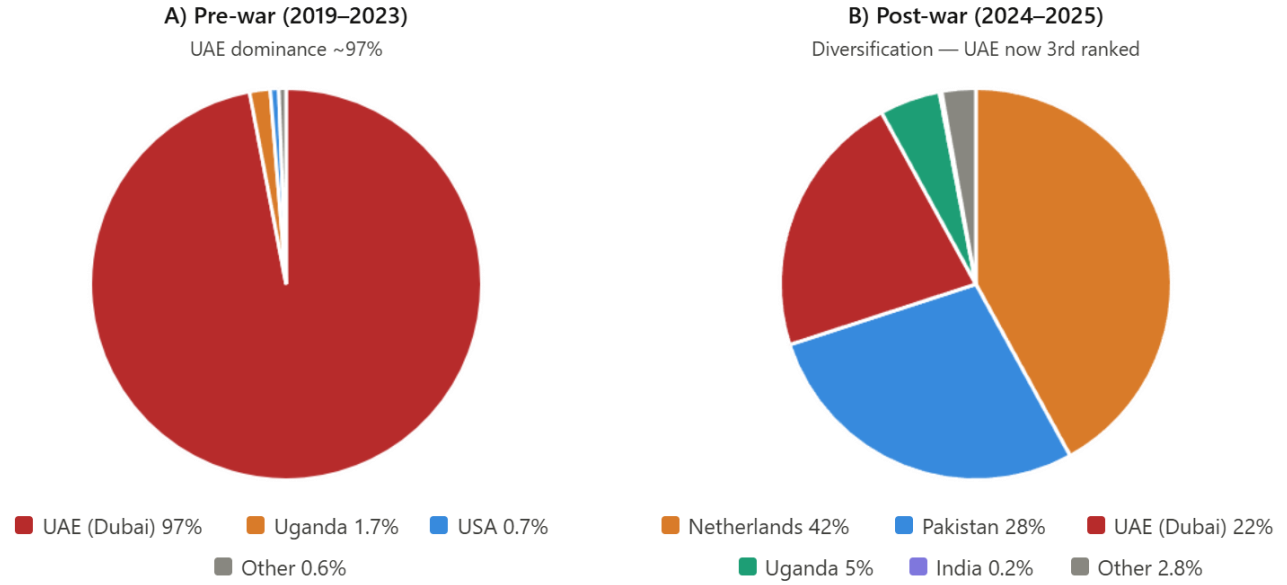
قبل الحرب: دبي وجهة شبه وحيدة بحصة 97%

قبل اندلاع الحرب، كانت خريطة الوجهات شديدة التركيز على دبي إلى درجة تكاد تُلغى معنى التنوع التجاري نفسه. فالمتاح من البيانات المقارنة يشير إلى أن الإمارات، وبالتحديد دبي، استحوذت على النسبة الساحقة من الذهب الخارج رسمياً من كينيا، فيما ظل حضور الوجهات الأخرى هامشياً للغاية. وتكمن أهمية هذه الهيمنة في أنها لا تُعبّر فقط عن علاقة تجارية طبيعية مع أكبر مركز إقليمي لتجارة الذهب، بل تكشف أيضاً أن المسار كان يعمل وفق منطق بسيط ومباشر: الذهب يخرج من كينيا ويصل سريعاً إلى السوق القادر على صهره وإعادة تدويره ومنحه شرعية تجارية جديدة. ولهذا فإن هيمنة دبي قبل الحرب كانت مؤشراً على أن كينيا كانت تعمل أساساً كنقطة تجميع وعبور داخل سلسلة تنتهي في مركز عالمي متخصص في استقبال الذهب عالي المخاطر وإعادة تسويقه.

بعد الحرب: تنوع في الواجهة أم إخفاء منهجي في العمق؟

بعد اندلاع الحرب، بدأ المشهد الرسمي لوجهات التصدير يتغير بصورة لافتة. فبدلاً من بقاء الإمارات الوجهة الأولى شبه الوحيدة، بدأت تظهر أسواق أخرى مثل هولندا وباكستان ضمن قائمة المستوردين الرئيسيين في بعض فترات عام 2025، وذلك بحسب المؤشرات التجارية الشهرية المعلنة عن المكتب الوطني الكيني للإحصاء (KNBS) حول صعود باكستان وهولندا ضمن أبرز وجهات الصادرات الكينية. غير أن الدلالة الأهم لهذا التحول ليست أن السوق النهائي تغير جذرياً، بل أن المسار الأولي أصبح أكثر تعقيداً. فتنوع نقاط الوصول الأولى يخفف التركيز المباشر على دبي، ويمنح الشبكات المتعاملة مساحة أوسع لإعادة الشحن أو إعادة التصدير أو إعادة التصنيف قبل أن يصل الذهب إلى مراكز التكرير والتداول النهائية. وكما هذا التنوع في الوجهات، يظهر في المصدر الذي تعلنه الحكومة الكينية رسمياً، في حين ان الغالبية من الذهب الذي يخرج من كينيا، يخرج عبر ممرات الفساد غير الرسميين كما أوضحنا في الفصول السابقة. وبذلك لا ينبغي قراءة هذا التنوع بوصفه تبيدياً للدور الإماراتي، بل بوصفه تطويراً لآليات الإخفاء والتمويه داخل سلسلة الإمداد نفسها.

من نيروبي الي دبي: كيف أصبحت كينيا ممراً لتمويل الإبادة في السودان



الشكل رقم (6): وجهات تصدير الذهب الكيني — مقارنة قبل الحرب وبعدها

خريطة الوجهات: أدوار موزعة في سلسلة واحدة

الجدول رقم (9): الوجهات الرئيسية للذهب الكيني وأدوارها في سلسلة الإمداد

الوجهة	النسبة المعلنة	الدور في السلسلة	التوثيق
هولندا	نحو 42% (2025) ^Δ	وجهة شراء غامضة — يُرجَّح إعادة التصدير إلى دبي	Wikipedia / WGC 2025
باكستان	نحو 28% (2025) ^Δ	وجهة جديدة لافتة — تنويع المسار بعد العقوبات	Kenya Insights 2025
الإمارات (دبي)	نحو 22% (2025) — وكانت 97% قبل الحرب	الوجهة التاريخية — مركز التهريب العالمي	منظمة سويس إيد السويسرية للتعاون التنموي (SWISSAID) 2025
أوغندا	نحو 5% (2025)	شريك تاريخي — تراجع الدور	قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة الدولية (UN Comtrade)
الهند	نحو 2.5% (2025)	شراء جواهر واستيراد للمصافي	منظمة سويس إيد السويسرية للتعاون التنموي (SWISSAID) 2025
الولايات المتحدة	أقل من 1%	تنويع تجاري — تجارة جزئية	Business Daily

تعليق تحليلي: من المهم التنبيه إلى أن الوجهات الواردة في هذا الفصل تتعلق بالذهب الذي أعلنت عنه كينيا رسمياً في سجلاتها التصديرية، لا بكل الذهب الذي تعكسه بيانات المرآة أو التدفقات الفعلية الأوسع. وبهذا المعنى، فإن تنوع الوجهات بعد الحرب ترافق مع تزايد حجم الذهب المُعلن عنه رسمياً من قبل السلطات الكينية

نفسها، بما يعني أن جزءاً من التحول الظاهر هنا يقع داخل القناة الرسمية المُصرَّح بها. غير أن هذه الصورة لا تُلغي ما أظهرته الفصول السابقة: فبيانات المرآة ظلت تعكس تفاوتاً أكبر بكثير في الأحجام والقيم، وتبقى الإمارات في مقدمة هذا التفاوت بوصفها الوجهة التي تسجل أعلى فجوة بين ما تعلنه كينيا وما يُسجَّل عنها عند نقطة الوصول. لذلك ينبغي قراءة تنوع الوجهات الرسمية بوصفه تحولاً في واجهة المسار المعلن، لا بوصفه دليلاً على تراجع الوزن البنوي للمسار الإماراتي داخل التدفقات الكلية.

وتُعين قراءة الجدول على فهم طبيعة التحول بدقة: فهو لا يصف كل التدفقات الفعلية للذهب، بل يصف فقط الكيفية التي أعادت بها كينيا توزيع الذهب المُعلن عنه رسمياً بين وجهات متعددة بعد الحرب. ومن ثم فإن أهميته لا تكمن في قياس الحجم الكلي للذهب بقدر ما تكمن في كشف التغير في واجهة المسار التجاري المعلن. أما حين تُقرأ هذه الوجهات الرسمية إلى جانب بيانات المرآة الواردة في الفصول السابقة، فإن الصورة تصبح أوضح: تنوع الوجهات لا يلغي استمرار التفاوت البنوي الذي تتصدره الإمارات، بل يضيف طبقة جديدة من التعقيد فوق مسار ظل في جوهره مرتبطاً بها.

تعقيد المسار لا تغيير وجهته البنوية

تُظهر المعطيات الأحدث أن ظهور هولندا وباكستان في قائمة الوجهات لا ينبغي تفسيره على أنه إحلال كامل لأسواق جديدة محل الإمارات، بل كإشارة إلى تعدد نقاط الدخول الأولى في السلسلة. فالتقارير الصادرة في عام 2025 عن منظمة سويس إيد السويسرية للتعاون التنموي (SWISSAID) تؤكد أن الإمارات ما تزال المركز الأكبر للذهب الأفريقي عموماً، بعدما استوردت 748 طناً من الذهب الأفريقي في عام 2024، بما في ذلك كميات لافتة من السودان ودول الجوار التي تعمل كنقاط خروج لذهب النزاع. وفي الوقت نفسه، تُظهر المؤشرات التجارية الشهرية في كينيا صعود باكستان وهولندا بين أبرز وجهات الصادرات الكينية في عام 2025، وهو ما يرجح أن جزءاً من الذهب بات يعبر عبر موانئ أو أسواق وسيطة قبل أن يصل إلى مراكز التكرير والتسويق الأكبر. والمعنى التحليلي لذلك أن الشبكات لم تتحلل عن السوق النهائي الأكثر قدرة على الاستيعاب، لكنها طوّرت مساراً أكثر تفرعاً يوزع المخاطر ويقلل من قابلية تتبّع الشحنة الواحدة من المصدر إلى المصب النهائي.

دبي وسويسرا: محطتا الصهر الأخيرة وشهادة النقاء التجاري

مهما تعددت الوجهات الأولى المُعلنة، فإن الثابت في هذه السلسلة هو أن الإمارات تبقى العقدة الأهم في السوق النهائي أو شبه النهائي للذهب عالي المخاطر، قبل أن ينتقل جزء منه إلى مراكز التكرير العالمية، وعلى رأسها سويسرا. وتؤكد تقارير منظمة سويس إيد السويسرية للتعاون التنموي (SWISSAID) لعام 2025 أن الإمارات استوردت في عام 2024 نحو 1,392 طناً من الذهب بقيمة 105.4 مليارات دولار، منها 748 طناً من أفريقيا وحدها، ما يجعلها مركز الاستقبال الأهم للذهب ذي المنشأ الملتبس. كما تُظهر المعطيات نفسها أن سويسرا استوردت عبر الإمارات خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2025 ذهباً بقيمة قاربت 27 مليار فرنك سويسري، وهو ما يوضح أن دبي لا تعمل فقط كسوق نهائي، بل أيضاً كمحطة لإعادة تهيئة المعدن قبل إدخاله إلى قنوات التكرير ذات الشرعية العالمية. وبهذا المعنى، فإن تغيّر الوجهة الأولى لا يقطع السلسلة، بل يضيف إليها طبقات جديدة من العبور قبل أن ينتهي الذهب إلى المراكز الأكثر قدرة على منحه شهادة النقاء التجاري وإخفاء أثر منشئه الأصلي.

▲ هولندا وباكستان: طبقة إضافية من التمويه والتعقيد

إن بروز هولندا وباكستان في البيانات الحديثة يستحق قراءة دقيقة، لكن من دون القفز إلى استنتاجات قطعية تتجاوز ما تسمح به الأرقام. فالمؤكد هو أن ظهورهما ضمن كبار الجهات بعد الحرب يختلف بوضوح عن النمط السابق الذي كانت فيه الإمارات مهيمنة بصورة شبه مطلقة. أما التفسير الأرجح، في ضوء هذا التحول، فهو أن بعض الشحنات باتت تمر عبر أسواق أو مراكز عبور وسيطة قبل أن تتابع طريقها إلى مراكز التكرير أو إعادة التصدير الكبرى. وتزداد أهمية هذا الاحتمال إذا أخذنا في الاعتبار أن تعدد نقاط الوصول الأولى يسهل إعادة التصنيف، ويشتت الانتباه الرقابي، ويصعب إعادة تركيب المسار الكامل للشحنة. لذلك فإن دلالة هولندا وباكستان في هذا الفصل لا تكمن في كونهما بديلين نهائيين لدي دبي بقدر ما تكمن في أنهما قد تمثلان حلقتين إضافيتين في سلسلة أصبحت أكثر تعقيداً وأقدر على الامتصاص والإخفاء.

خلاصة ختامية للفصل

خلاصة هذا الفصل أن التغيير الذي طرأ على وجهات تصدير الذهب الكيني بعد اندلاع الحرب لا ينبغي قراءته بوصفه تحولاً بسيطاً في الأسواق، بل بوصفه إعادة ترتيب للمسار المعلن رسمياً مع بقاء البنية الأعمق أكثر ثباتاً. فالجدول والوجهات الواردة هنا تتعلق بالذهب الذي صرّحت به كينيا في سجلاتها التصديرية، وتُظهر أن هذا الذهب الرسمي نفسه أصبح يتوزع بعد الحرب على وجهات أكثر تنوعاً مثل هولندا وباكستان، بعد أن كانت الإمارات قبل الحرب تستحوذ على النصيب الغالب بصورة شبه كاملة. غير أن هذا التنوع الظاهري لا يناقض ما أثبتته الفصول السابقة، لأن بيانات المرآة ما تزال تعكس تفاوتاً أكبر بكثير في الأحجام والقيم، وتبقى الإمارات في مقدمة هذا التفاوت بوصفها العقدة التي يظهر عندها أكبر فرق بين ما تعلنه كينيا وما يُسجّل عند نقطة الوصول. وبذلك فإن المعنى البنوي للتحول ليس خروج المسار من الفضاء الإماراتي، بل جعله أكثر تفافاً وأقل انكشافاً: تتعدد الواجهات الرسمية الأولى، بينما يظل مركز الجذب النهائي الأكثر وزناً قائماً في الخلفية. وهذا ما يمنح الفصل السابع أهميته داخل بنية التقرير، لأنه يوضح أن الاقتصاد الموازي لا يكتفي بتضخيم الكميات والفجوات، بل يعيد أيضاً هندسة خرائط الوجهات بما يضمن استمرار التدفق تحت أشكال أكثر تعقيداً وأصعب تتبعاً.

الفصل الثامن: الأطراف المستفيدة من مسار الذهب عبر كينيا

ينتقل هذا الفصل من رصد التدفقات والفجوات الإحصائية إلى معالجة السؤال الأكثر حسماً: من الذي يربح فعلياً من عبور الذهب عبر كينيا، وكيف يربح؟ والمقصود هنا ليس تسمية الأطراف فحسب، بل تحديد وظائفها داخل سلسلة متكاملة تبدأ بالسيطرة على الذهب عند المنبع، ثم تمر عبر شبكات العبور والتصفية، وتنتهي بمنحه غطاءً تجارياً يطمس صلته الأصلية بسياق النزاع. وبهذا المعنى، لا يكتفي الفصل بوصف مسار تجاري غير شفاف، بل يكشف البنية التي تربط الاقتصاد الموازي بتمويل الحرب وآليات إعادة إدماج الذهب في الأسواق الإقليمية والدولية، باعتبارها امتداداً مباشراً لما سبق عرضه من قفزات في القيمة، وفجوات تجارية، وانقطاعات إحصائية، وتحولات حادة في المسار التجاري.

المنطق الثلاثي: منبع – عبور – سوق نهائية

تكشف البيانات أن الذهب في هذا المسار لا يؤدي وظيفة سلعة عابرة للحدود فحسب، بل يعمل كأصل مالي عالي السيولة يمكن تحويله بسرعة إلى نقد ونفوذ وقدره عسكرية. ومن ثم، فإن اتساع الفجوة التجارية أو الارتفاع الحاد في قيمة الصادرات لا يمكن التعامل معه بوصفه خلاً إحصائياً محضاً، بل بوصفه مؤشراً على سلسلة استفادة تتوزع عند ثلاث نقاط حاسمة: الإنتاج، والعبور، والتسويق النهائي. وهذه القراءة لا تفسر الأرقام فقط، بل تفسر أيضاً سبب استمرار المسار واتساع قدرته على التكيف والتمويه.

ثلاث طبقات مترابطة في سلسلة استفادة واحدة

يمكن تصنيف المستفيدين إلى ثلاث طبقات مترابطة تعمل بوصفها سلسلة واحدة لا حلقات منفصلة. تبدأ الطبقة الأولى عند المنبع في السودان، حيث تسيطر الجهات الفاعلة على مناطق الإنتاج وتحول الذهب مباشرة إلى مورد لتمويل الحرب وتوسيع النفوذ. وتأتي بعدها الطبقة الثانية داخل كينيا، وتضم الوسطاء وشبكات النقل والتصفية والواجهات التجارية التي تؤمن للذهب قناة عبور أقل تعرضاً للانكشاف وأكثر قابلية لإعادة التوصيف. أما الطبقة الثالثة فهي السوق النهائية التي تملك القدرة على شراء الذهب وإعادة صهره أو إعادة تصنيفه ومنحه شرعية تجارية جديدة. وتتغذى كل طبقة من الطبقة التالية، بما يكشف عن منظومة مصالح متصلة تقوم على توزيع الأدوار وتبادل المنافع بصورة منتظمة لا عرضية.

الطبقة الأولى: من يملك المنجم يملك تمويل الحرب

تمثل الجهات المسيطرة على مناطق التعدين في دارفور وكردفان نقطة البداية الحاسمة في هذه السلسلة، لأنها تتحكم في المورد عند المنبع وتفرض عملياً شروط خروجه من بيئة الحرب إلى شبكات التسويق. وتتغزز أهمية هذه الحلقة عند النظر إلى الوقائع الميدانية المترابطة بمواقع مثل جبل عامر في شمال دارفور، الذي ارتبط في النص الأصلي بتقديرات تفيد بأنه ينتج ما بين 25% و30% من الذهب السوداني، إلى جانب مواقع أخرى مثل وادي آر تي وأبو تيلح. ولا تقتصر دلالة السيطرة على المناجم على توليد دخل أولي، بل تمتد إلى إنشاء قاعدة تمويل مستمرة للعمليات العسكرية وتوسيع النفوذ عبر مورد مرتفع القيمة وسهل الحركة وشديد القابلية للتحويل.

وتزداد خطورة هذه الحلقة في ضوء العقوبات التي استهدفت شبكات وشركات مرتبطة بتمويل الذهب وتجارته، لأنها تشير إلى أن الاستفادة لا تجري عبر نشاط ميداني منفصل أو معاملات متفرقة، بل عبر بنية مالية وتجارية

قادرة على التصدير وتدوير العائدات خارج القنوات الرسمية. وقد شملت الإشارات الواردة في النص الأصلي شركات مثل Tradive General Trading و Al-Junaid Multi Activities Company بوصفها جزءاً من العمود الفقري المالي والتجاري المرتبط بتصدير ذهب الدعم السريع. وتكشف هذه المعطيات أن الحديث لا يدور عن انحرافات فردية محدودة، بل عن منظومة منظمة تتكامل فيها السيطرة على المورد مع شبكات النقل والتسويق والتمويل.

الطبقة الثانية: نيروبي كمحطة وساطة وإعادة توصيف

لا يعبر الذهب عبر كينيا بصورة تلقائية أو عفوية، بل عبر شبكة داخلية تؤدي ثلاث وظائف متكاملة: التجميع والنقل، والتصفية أو إعادة الصهر، وتوفير الحماية أو الغطاء الذي يحد من مخاطر الانكشاف. وتوضح هذه البنية أن كينيا، في هذا المسار، ليست مجرد ممر جغرافي محايد، بل مساحة تشغيل وسيطة تضيف للذهب قيمة عملية حاسمة، إذ تجعله أكثر قابلية لإعادة التوصيف والتمرير قبل انتقاله إلى السوق النهائية.

الدائرة الأولى: الوسطاء الميدانيون. تشمل، شبكات من التجار الصوماليين والإثيوبيين والسودانيين، ولا سيما في حي إيستي نيروبي، حيث يجري تأمين الإمداد الأولي وتنظيم النقل من الحدود إلى مراكز التجميع داخل العاصمة. وتكمن أهمية هذه الدائرة في أنها تشكل البنية التشغيلية الأولى التي تمنع انقطاع المسار وتحوله إلى سلسلة قابلة للاستمرار لا إلى عمليات تهريب متفرقة.

الدائرة الثانية: مرافق التصفية والصهر. تضم هذه الدائرة الشركات والمصافي الخاصة التي تمنح الذهب مرحلة إعادة معالجة أو إعادة توصيف تسهل خروجه في صورة أقل ارتباطاً بمنشئه الأصلي. وقد ورد في النص الأصلي ذكر أسماء مثل Afrik Gold Testers و Gulf Refinery و Emirates Refinery Ltd في نيروبي وغرب كينيا. ولا تنبع أهمية هذه المرافق من دورها الفني فقط، بل من قدرتها على تحويل الذهب من مادة عالية الشبهة إلى سلعة أكثر قابلية للتداول، وهو ما يمنح المسار إحدى أهم أدواته في التمويه التجاري.

الدائرة الثالثة: الغطاء السياسي أو المؤسسي. تشير الاتهامات والتجاذبات العامة المرتبطة بهذا الملف إلى أن فعالية المسار لا تعتمد على المهارة اللوجستية وحدها، بل على مستوى من الحماية أو التساهل المؤسسي سمح باستمرار الحركة رغم ارتفاع المخاطر. ويأتي في هذا السياق تصريح نائب الرئيس الكيني السابق ريغاثي غاشاغوا في أبريل 2025، الذي اتهم فيه الرئيس ويليام روتو بمساعدة الدعم السريع على تبييض عائدات الذهب عبر كينيا. ورغم أن هذا الادعاء لا يكفي وحده لإثبات قانوني قاطع، فإنه يكتسب وزناً تحليلياً مهماً لأنه ينسجم مع بقية المؤشرات التي تكشف أن هذا المسار لم يكن ليعمل بهذه الكفاءة من دون بيئة وإرادة سياسية سمحت له بالاستمرار والتوسع، خصوصاً مع تزامن قفزة الذهب الأولى في كينيا مع اندلاع الحرب في السودان، والقفزة الأكبر التي جاءت بعد زيارة حميدي كينيا والتساهل والدعم السياسي الذي تظهره حكومة روتو للمليشيا وقادتها والمجموعات المتحالفة معها.

حادثة اختفاء شحنة كبيرة في نوفمبر 2023

تعكس حادثة اختفاء شحنة كبيرة من الذهب أثناء العبور إلى دبي مستوى الهشاشة والاختراق المحتمل في مسار النقل والتوثيق، لكنها تكشف أيضاً عن حجم الشبكة التي تتولى تشغيل هذا المسار. وقد أشار النص الأصلي،

من نيروبي الي دبي: كيف أصبحت كينيا ممراً لتمويل الإبادة في السودان

استناداً إلى تقارير SWISSAID و KTN، إلى اختفاء شحنة تزن نحو 3 أطنان قادمة من جمهورية الكونغو الديمقراطية في طريقها إلى دبي عبر مطار جومو كينيا الدولي في نوفمبر 2023، بقيمة سوقية تقارب 187 مليون دولار. ولا تكمن دلالة هذه الحالة في قيمتها المالية وحدها، بل في أنها تؤكد أن التعامل مع كميات بهذا الحجم يفترض وجود بنية تشغيل تتجاوز المبادرات الفردية وتعتمد على تنسيق لوجستي ومؤسسي معقد، بما يعزز فرضية الشبكة لا فرضية المصادفة.

الطبقة الثالثة: الإمارات والقدرة الاستثنائية على الامتصاص

لا يكتمل هذا المسار من دون سوق نهائية تملك القدرة على الشراء وإعادة التوثيق وإدخال الذهب إلى دوائر تجارية أوسع. وتكمن أهمية هذه الحلقة في أنها لا تستقبل الذهب فقط، بل توفر له البنية المؤسسية واللوجستية التي تحوله من معدن عالي المخاطر ومرتبطة بالنزاع إلى أصل قابل للتداول والاستثمار. ومن دون هذه الحلقة، يفقد المسار جزءاً كبيراً من جدواه الاقتصادية، لأن قيمة الذهب لا تُستعاد بالكامل إلا عندما يجد سوقاً قادراً على امتصاصه ومنحه مظهراً تجارياً مشروعاً.

وتزداد دلالة هذه الحلقة إذا قورنت باتساع قدرة الإمارات على امتصاص الذهب الأفريقي؛ إذ أشار إلى أن الواردات بين عامي 2012 و 2022 تجاوزت 2569 طناً بقيمة 115 مليار دولار، وإلى أن عام 2024 شهد استيراد 29 طناً مباشرة من السودان، إلى جانب كميات إضافية عبر مصر وتشاد وليبيا. وهذه الأرقام لا تصف سوقاً كبيرة فحسب، بل تكشف عن قدرة امتصاص استثنائية تجعل الإمارات حلقة حاسمة في تحويل ذهب النزاع إلى أصل قابل للتداول وإعادة الدمج. ولذلك فإن السوق النهائية لا تؤدي دور المشتري الأخير فقط، بل تؤدي دور الحلقة التي تمنح السلسلة كلها معناها الاقتصادي وقابليتها للاستمرار.

جدول (10): أهم آليات امتصاص ذهب النزاع وإعادة إدماجه تجارياً

الآلية الإماراتية	كيفية الاشتغال	التوثيق
شركات تداول مُعاقبة	Al-Junaid + Tradive تشتري من الوسطاء وتُصدّر عبر قنوات رسمية	U.S. Treasury OFAC يناير 2025
مصافي دبي غير المُنضبطة	إعادة سبك الذهب لإزالة علامات المنشأ	SWISSAID 2024 / GI-TOC
شركات كينية ممولة إماراتياً	Gulf Refinery / Emirates Refinery Ltd بنيروبي تعطي شهادة منشأ كينية	Kenya Insights SWISSAID
القنوات المصرفية المغلقة	ضخ العائدات في نظام مصرفي متصل بدبي	GI-TOC 2023

كيف يتوزع العائد على طول سلسلة الذهب؟

على مستوى العبور، تجني الشبكات العاملة داخل كينيا عوائد مباشرة من الرسوم غير الرسمية وهوامش الوساطة والتصفية وإعادة التوثيق الجزئي؛ وهي عوائد لا تنتج من تجارة عادية بقدر ما تنتج من إدارة المخاطر وإخفاء المنشأ ورفع قابلية الذهب للتداول. وعلى مستوى المنبع، تستفيد الجهات المسلحة والشبكات المرتبطة بها لأن الذهب يوفر مورداً سريع التحويل لا يعتمد على النظام المصرفي الرسمي، ويمكن تسخيره لشراء السلاح ودفن الرواتب وترسيخ شبكات الولاء. أما الإمارات، فتمثل السوق النهائية التي تمنح الذهب قيمته التجارية الأخيرة عبر الشراء، وإعادة الصهر أو إعادة التصنيف، ثم إدخاله إلى قنوات تجارة أوسع ومراكز تكرير عالمية، بما في ذلك سويسرا، بعد إضعاف أثر منشئه الأصلي إلى الحد الذي يطمس صلته المباشرة بسياق النزاع.

وبذلك، لا تشير الأرقام إلى ذهب غير مفسّر فحسب، بل تكشف عن بنية استفادة منظمة تجعل استمرار هذا المسار مربحاً مالياً وسياسياً ولوجستياً لعدة أطراف في وقت واحد. وهذا ما يمنح الفصل وظيفته التفسيرية المكملة للفصول السابقة: الفجوة، والقفزة في القيمة، والانقطاع الإحصائي، وتحول المسار التجاري، لا تظهر هنا بوصفها ظواهر معزولة، بل بوصفها قرائن متضافرة على شبكة مصالح متداخلة تتجاوز كثيراً فكرة النشاط التجاري العابر وتقترب من منطق التشغيل المنظم.

أدلة متقاطعة: تقارير وعقوبات وإفادات سياسية

تتضافر الأدلة الحديثة لدعم هذا التفسير بصورة تجعل التعامل معها باعتبارها مجرد مصادفات تجارية أمراً ضعيف الإقناع. فقد وصفت تقارير SWISSAID الصادرة في عام 2025 كينيا بوصفها عقدة عبور إقليمية تستقبل جزءاً من الذهب المهزّب من جنوب السودان والكونغو، وإلى حد ما من إثيوبيا وربما السودان، قبل إعادة تصديره إلى دبي، مع ترجيح أن التدفقات غير المعلنة الخارجة من كينيا تتجاوز طنين سنوياً، بينما لا تعكس الأرقام الرسمية سوى جزء محدود من الظاهرة. وفي الاتجاه نفسه، يوضح تقرير Chatham House الصادر في مارس 2025 أن الذهب ظل أحد أهم الموارد المغذية للحرب في السودان، وأن معظم الذهب السوداني ينتهي في الإمارات بصورة مباشرة أو غير مباشرة عبر دول الجوار. كما تضيف العقوبات الأمريكية بعداً أكثر تحديداً؛ ففي يناير 2025 فرض مكتب مراقبة الأصول الأجنبية الأمريكي عقوبات على محمد حمدان دقلو وشبكة من الشركات المرتبطة بالدعم السريع، من بينها شركات مقرها الإمارات وُصفت بأنها سهّلت التمويل ونقل الذهب وتوفير أو شراء المعدات. ومحصلة هذه المؤشرات أن المسار لا يبدو قناة تجارية رمادية فحسب، بل بنية تشغيل وتمويل تُيسّر تحويل ذهب النزاع إلى عائدات قابلة للتدوير والاستثمار.

ويكتسب هذا المسار بعداً سياسياً إضافياً حين يُقرأ على ضوء ما شهدته نيروبي في فبراير 2025 من استضافة اجتماعات وتحركات مرتبطة بقيادة الدعم السريع وحلفائها، وما تبع ذلك من انتقادات داخلية وخارجية، بما في ذلك الاتهامات التي وجهها نائب الرئيس الكيني السابق ريغاثي غاشاغوا بشأن نقل ذهب من السودان إلى نيروبي ثم إلى دبي. ورغم أن هذه المؤشرات لا تكفي وحدها لإثبات مسؤولية قانونية نهائية، فإنها تعزز بقوة القراءة التحليلية التي تقدمها البيانات التجارية: تضخم في التدفقات، وتركز في السوق النهائية، ووجود بيئة عبور أتاحت عملياً تحويل الذهب من أصل عالي المخاطر إلى أصل قابل للتداول والتبييض التجاري. وهذا التلاقي بين المؤشرات السياسية والتجارية يرفع من قوة الاستنتاج ويجعل فرضية البنية المنظمة أكثر تماسكاً وإقناعاً.

الخلاصة

يخلص هذا الفصل إلى أن المستفيد من مسار الذهب عبر كينيا ليس طرفاً منفرداً، بل منظومة مترابطة تبدأ بالسيطرة على الذهب في بيئة الحرب، وتمر عبر شبكات العبور والتصفية داخل كينيا، وتنتهي في سوق يملك القدرة على امتصاص الذهب ومنحه الشرعية التجارية. وكلما اتسعت الفجوة وارتفعت القيمة وتعقدت مسارات العبور، ازدادت ربحية هذه المنظومة وتماسكها. لذلك فإن فهم الظاهرة لا يبدأ من تتبع الأرقام وحدها، بل من تحديد من يربح منها، وكيف تتكامل أدواره، وكيف تُحوّل عائداتها إلى نفوذ وتمويل واستدامة لمسار يربط بين الاقتصاد الموازي في كينيا، واقتصاد الحرب في السودان، والبنية التجارية والمالية التي تستوعب الذهب في الإمارات. وعلى هذا الأساس، فإن المسار لا يظهر كاختلال تجاري عابر، بل كبنية منفعة متماسكة تتكرر عناصرها وتعيد إنتاج نفسها كلما توفرت لها الحماية والطلب والسوق القادرة على الامتصاص.

الفصل التاسع: السياق السياسي – التأثير الإماراتي على كينيا

يفكك هذا الفصل البنية السياسية التي أسهمت في إعادة تموضع كينيا داخل اقتصاد الذهب المرتبط بالحرب في السودان، ويشرح كيف انتقلت من دور تجاري ولوجستي محدود إلى فضاء تتقاطع فيه المصالح الاقتصادية والدبلوماسية والأمنية المرتبطة بالإمارات وشبكات تمويل النزاع. ولا يكتفي الفصل بسرد الوقائع، بل يعيد بناءها ضمن إطار سببي يربط بين التحولات الزمنية، وأدوات النفوذ، والنتائج السياسية التي انعكست على موقف نيروبي من الحرب وعلى مسارات الذهب العابرة لأراضيها أو المسجلة باسمها.

من الحياد إلى التورط: التسلسل الزمني الكاشف

يكشف التسلسل الزمني الآتي أن التحول الكيني لم ينشأ من واقعة منفردة، بل من تراكم أحداث متشابكة شملت اندلاع الحرب، وتنامي الضغوط والعقوبات، واتساع الانفتاح السياسي، وتبدل أنماط التصدير والعبور. وتكمن قيمة هذا التسلسل في أنه يربط بين الحدث والنتيجة، ويظهر كيف انتقلت كينيا تدريجياً من موقع الممر التجاري إلى موقع أكثر اندماجاً في البنية الإقليمية التي تستوعب ذهب الحرب وتعيد تدويره.

الجدول رقم (11): التسلسل الزمني للأحداث المرتبطة بمنظومة الذهب الكيني-السوداني-الإماراتي

التاريخ	الحدث	الأثر التحليلي	المصدر
2022-2023	تقارير متداولة عن اختفاء شحنات كبيرة من الذهب من مطار نيروبي في وقائع نُشرت خلال 2022 و2023	قريبة على هشاشة الرقابة واحتمال وجود تواطؤ داخل مسار العبور، من دون الجزم بواقعة مفردة واحدة غير محسومة زمنياً	Chatham House / GI-TOC
نوفمبر 2023	اختفاء ثلاثة أطنان من الذهب من مطار نيروبي	مؤشر على اختلال رقابي وتواطؤ مؤسسي داخل مسار العبور	KTN / Kenya Insights
يناير 2024	عقوبات أمريكية أولى على شركات إماراتية مرتبطة بالشبكة	إعادة توجيه بعض الشحنات وتوسيع المسارات لتجنب الرقابة	U.S. Treasury OFAC
يناير 2024	استقبال حميدتي رسمياً في نيروبي	اقتران الانفتاح السياسي الكيني مع قفزة واضحة في الصادرات الرسمية	Business Daily Africa
سبتمبر 2024	تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين واشنطن وأبوظبي	استمرار غياب الضغط المباشر على الإمارات رغم تزايد الأدلة	GIS Reports / Reuters

OFAC January 2025	زيادة الاعتماد على المسارات غير المباشرة وتعقيد شبكات العبور	عقوبات أمريكية على الدعم السريع وسبع شركات إماراتية	يناير 2025
Pieces & Periods	أوضح إقرار سياسي علني بالتورط الكيني داخل الشبكة	غاتشاغوا يفصح عن دور روتو	أبريل 2025
Business Daily Africa	مؤشر على أن المنظومة بلغت مستوى غير مسبوق من الاتساع والاستقرار	بلوغ صادرات الربع الثاني من 2025 ذروة جديدة	أكتوبر 2025

أربع طبقات تنتج الاعتماد الكيني على الإمارات

لا يتحرك النفوذ الإماراتي في كينيا عبر قناة أحادية، بل عبر طبقات متراكبة تتبادل الدعم والتعزيز: طبقة اقتصادية تُنشئ الاعتماد، وطبقة دبلوماسية تمنح الشرعية، وطبقة مؤسسية توفر الاستمرارية التشغيلية، وطبقة دولية تستفيد من تفاوت مستويات المساءلة. ومن ثم فإن القراءة الدقيقة لهذا النفوذ تقتضي تفكيكه إلى مستويات مترابطة لا تعمل منفصلة، بل تنتج مجتمعة بيئة سياسية ولوجستية مواتية لاستمرار تدفقات الذهب المرتبط بالنزاع.

الطبقة الأولى: الارتباط الاستثماري وصناعة الاعتماد الاقتصادي: منذ أواخر العقد الماضي، توسع الحضور الإماراتي داخل قطاعات مالية ولوجستية واستثمارية كينية حساسة، بما في ذلك الموانئ، والخدمات، والبنية التحتية ذات الصلة بالتجارة وسلاسل الإمداد. وتنبع أهمية هذا الحضور من أنه لا يخلق مصالح اقتصادية فحسب، بل يُنتج أيضاً درجة من الاعتماد السياسي؛ إذ تصبح كلفة الصدام مع الشريك المستثمر أعلى من كلفة التغاضي عن بعض الاختلالات أو تأجيل معالجتها. وبهذا المعنى، لا تعمل الاستثمارات هنا بوصفها رأسمالاً اقتصادياً فقط، بل كأداة لإعادة تشكيل حسابات الدولة المستقبلية وحدود ما تعتبره ممكناً أو مكلفاً في المجال التنظيمي والسياسي.

الطبقة الثانية: إعادة الضبط الدبلوماسي ومنح الشرعية السياسية: شهدت العلاقة بين نيروبي وأبوظبي منذ وصول وليام روتو إلى السلطة تسارعاً في الزيارات والاتفاقات الاقتصادية، وتُوّج هذا المسار بالانتهاء من التفاوض على اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة في فبراير 2024 قبل توقيعها لاحقاً في يناير 2025. وتكمن الدلالة السياسية لهذا المسار في أنه لم يجرِ بمعزل عن الملف السوداني، بل تزامن مع انتقال السلوك الكيني من خطاب أقرب إلى الحياد إلى انفتاح سياسي ودبلوماسي أوسع على الفاعلين المرتبطين بالحرب، بما في ذلك استقبال حميدتي في نيروبي مطلع يناير 2024. وهذا لا يعني تطابقاً آلياً بين الاقتصاد والموقف السياسي، لكنه يشير إلى أن تكثيف الشراكة الاقتصادية وقرّ مناخاً أكثر مرونة لإعادة تموضع كينيا داخل التوازنات الإقليمية ذات الصلة بالسودان.

الطبقة الثالثة: التمكين المؤسسي لمسارات العبور والتكرير: تتجاوز خطورة هذا المستوى حدود القرارات الحكومية الظرفية، لأنه يرتبط بقدرة الشبكة على العمل عبر مؤسسات وواجهات تجارية ومرافق عبور وتخليص وتكرير يمكنها امتصاص الصدمة والتكيف مع الضغوط. فحين تتكرر الفجوة بين الإنتاج المحلي المعلن والأحجام المسجلة خارجياً، وحين تظهر مؤشرات على عبور ذهب تفوق بكثير الطاقة التصديرية المعلنة، يصبح السؤال المؤسسي أكثر أهمية من السؤال التجاري المجرد: كيف استمرت هذه التدفقات؟ والجواب المرجح أن البيئة

من نيروبي الي دبي: كيف أصبحت كينيا ممراً لتمويل الإبادة في السودان

التشغيلية نفسها أضحت قادرة على حماية المسار أو على الأقل عدم تعطيله، سواء عبر ضعف الرقابة، أو تعدد الوسطاء، أو قابلية منشأ الذهب لإعادة الوصف والتصنيف أثناء العبور.

الطبقة الرابعة: التناقض الدولي وهوامش الإفلات من المساءلة: على الرغم من صدور عقوبات أمريكية واستمرار تراكم التقارير التي تربط شركات ووسطاء في الإمارات بمسارات ذهب الدعم السريع، فإن الاستجابة الدولية بقيت جزئية وانتقائية. فقد استهدفت العقوبات كيانات وأفراداً محددين في يناير 2025، لكنها لم تتحول إلى ضغط سياسي شامل يعيد هندسة العلاقة مع أبوظبي أو يرفع كلفة الاستمرار في هذا النمط من النشاط. بل إن تعميق الشراكة الاستراتيجية الأمريكية-الإماراتية في سبتمبر 2024 أظهر بوضوح أن أولويات الجغرافيا السياسية والتكنولوجيا والدفاع ما تزال قادرة على الحد من سقف المساءلة. وفي مثل هذا السياق، تتحول كينيا من مجرد طرف محلي إلى حلقة تستفيد من فراغ رقابي دولي أوسع.

مثلث القوة: المليشيا والممر والسوق

عند وصل معطيات هذا الفصل بما سبق، تتشكل أمامنا بنية ثلاثية الوظائف: فاعل مسلح يسيطر على مورد عالي القيمة ويحتاج إلى التسييل والتمويل؛ ومركز إقليمي يملك السوق والقدرة على الاستيعاب وإعادة الصهر والتدوير؛ ودولة عبور توفر الغطاء اللوجستي والسياسي بدرجات متفاوتة من العلنية. وضمن هذه البنية لا تبدو كينيا طرفاً هامشياً، بل وسيطاً تشغيلياً يؤدي وظيفة حاسمة في خفض مخاطر العبور المباشر وفي إتاحة مساحات لإعادة تصنيف الذهب أو تعميم منشئه قبل بلوغ السوق النهائية.

ولا ينبغي فهم هذه البنية بوصفها تحالفاً رسمياً معلناً بقدر ما تُفهم كبنية مصلحة مرنة تتكامل فيها الأدوار من دون حاجة إلى إعلانها. فالذهب يخرج من بيئة النزاع تحت ضغط الحاجة إلى التمويل، ثم يمر عبر قنوات تسمح بتغيير صفته التجارية أو تخفيف قابلية تتبعه، قبل أن يدخل سوقاً تمتلك السيولة والشبكات والقدرة على الامتصاص. ومع توافر مؤشرات كمية على اتساع الصادرات المسجلة مقارنة بالإنتاج المحلي، ووجود مؤشرات سياسية على انفتاح كيني على أطراف الحرب، تزداد قوة الفرضية التي ترى أن الأمر لا يتعلق بحوادث منفصلة، بل بمنظومة عمل متماسكة نسبياً.

حين تتحول الدولة إلى حلقة في اقتصاد الحرب

تكشف القراءة التفسيرية لهذا الفصل أن التحول الكيني لم يكن اقتصادياً صرفاً ولا إدارياً محضاً، بل كان سياسياً في جوهره؛ إذ أعادت نيروبي تعريف هوامش الحركة المقبولة لديها تحت تأثير تزاوج المصالح الاستثمارية مع الاعتبارات الدبلوماسية والإقليمية. ومن ثم فإن الأهمية الحقيقية لا تكمن فقط في ارتفاع الكميات أو اتساع المسارات، بل في أن الدولة التي كان يُفترض أن تؤدي دور الوسيط المحايد صارت، تدريجياً، أقرب إلى أداء وظيفة تنظيمية ولوجستية داخل منظومة أوسع لتدوير ذهب النزاع. وهذه الدلالة السياسية هي ما يمنح الأرقام والوقائع معناها التفسيري الأعمق.

الاستنتاجات المركزية: النفوذ الإماراتي بوصفه إعادة تشكيل سياسي

يخلص هذا الفصل إلى أن التأثير الإماراتي على كينيا يُقاس بقدرته على إعادة تشكيل البيئة السياسية والمؤسسية التي يعمل داخلها اقتصاد الذهب، لا بمجرد حضوره في الخطاب السياسي أو في حجم الاستثمارات. فبفعل تراكم الاعتماد الاقتصادي، والتقارب الدبلوماسي، والمرونة المؤسسية، والتناقضات الدولية في إنفاذ المساءلة، اقتربت كينيا خلال سنوات الحرب من موقع الحلقة الوظيفية داخل شبكة إقليمية تنقل الذهب من ساحات النزاع إلى مراكز السيولة والنفوذ. وبذلك يضيف الفصل بعداً تفسيرياً حاسماً إلى التقرير ككل: فالتغير في الكميات والقيم

من نيروبي الي دبي: كيف أصبحت كينيا ممراً لتمويل الإبادة في السودان

والمسارات لم يكن مجرد تحوّل تجاري، بل كان نتاج بنية سياسية إقليمية أوسع أعادت توزيع الأدوار والمكاسب والمخاطر بين الفاعلين المنخرطين فيها.

الفصل العاشر: عائدات الدولة الكينية الرسمية

ضريبة على العن ونزيف في الخفاء: الحساب الحقيقي

يتناول هذا الفصل ما تجنيه الدولة الكينية رسمياً من قطاع الذهب، لا بوصفه رقماً مالياً منفصلاً، بل بوصفه اختباراً مباشراً لقدرة الدولة على تحويل النشاط المعدني إلى مورد سيادي يدخل في الموازنة العامة. فالسؤال هنا ليس فقط: كم تُحصّل الخزينة من إتاوات ورسوم؟ بل أيضاً: ما نسبة ما تحصل عليه الدولة قياساً إلى القيمة الفعلية للذهب الذي يمر عبر أراضيها أو يُسجّل باعتباره صادراً منها؟ ومن خلال هذه المقارنة، يتضح أن الاختلال لا يكمن في محدودية العائد الرسمي وحدها، بل في التباعد البنيوي بين اقتصاد ظاهر تُجبي عليه رسوم جزئية، واقتصاد فعلي أوسع كثيراً تتحرك داخله قيمة ضخمة لا تنعكس إلا بقدر محدود جداً في الحسابات العامة. ولذلك، فإن هذا الفصل لا يقيس إيرادات الذهب فحسب، بل يقيس أيضاً درجة انكشاف الدولة أمام اقتصاد موازٍ يستحوذ على القسم الأكبر من القيمة ويترك للخزانة العامة هامشاً ضيقاً من المورد.

الجدول رقم (12): الإيرادات الحكومية الكينية من قطاع الذهب — مقارنة قبل وبعد الحرب

السنة	معدل الإتاوة	القيمة الرسمية	القيمة الحقيقية	القيمة السوقية	الإيراد الرسمي	الفجوة المفقودة
2019	5%	\$17.0M	\$143.3M	\$143.3M	~\$7.2M	\$126M
2020	5%	\$9.6M	\$159.3M	\$159.3M	~\$8.0M	\$149M
2021	5%	\$15.6M	\$242.9M	\$242.9M	~\$12.1M	\$226M
2022	5%	\$32.4M	\$202.5M	\$202.5M	~\$10.1M	\$170M
مجموع الحرب قبل	5%	\$74.6M	\$748.0M	\$748.0M	~\$37.4M	\$671M
2023	5%	\$34.0M	\$602.8M	\$602.8M	~\$30.1M	\$569M
2024	6%	\$118.2M	\$1,412.8M	\$1,412.8M	~\$84.8M	\$1,295M
2025	6%	\$284.6M	\$5,411.4M	\$5,411.4M	~\$324.7M	\$5,127M
مجموع الحرب بعد	5.7%	\$436.8M	\$7,427.0M	\$7,427.0M	~\$439.6M	\$6,991M

تكشف الأرقام الواردة في الجدول أن العلاقة بين ما تحصّله الدولة الكينية رسمياً وما يتحرك فعلياً من قيمة داخل تجارة الذهب ظلت مختلفة قبل الحرب، لكنها بعد أبريل 2023 انتقلت من مستوى الاختلال المزمّن إلى مستوى الانفصال شبه الكامل بين المورد السيادي والقيمة المتداولة فعلياً. ففي مرحلة ما قبل الحرب، بلغت القيمة السوقية الحقيقية للذهب خلال الأعوام 2019-2022 نحو **748 مليون دولار**، بينما لم تتجاوز الإيرادات الرسمية المحصلة من الإتاوات نحو **37.4 مليون دولار**. وهذا يعني أن الدولة لم تكن تلتقط سوى جزء محدود من القيمة، في حين ظل معظم المورد خارج دوائر التحصيل العام. غير أن التحول الأشد دلالة يظهر بعد الحرب؛

إذ قفزت القيمة السوقية الحقيقية خلال الأعوام 2023-2025 إلى نحو **7.427 مليارات دولار**، بينما بلغت الإيرادات الرسمية نحو **439.6 مليون دولار**. ورغم أن هذا الرقم يبدو كبيراً عند قراءته منفرداً، فإنه يفقد كثيراً من دلالاته الإيجابية عند وضعه في سياقه الصحيح: فارتفاع الإيراد الرسمي لم يكن نتيجة إحكام سيطرة الدولة على القطاع أو نجاحها في توسيع قاعدة الامتثال، بل كان انعكاساً مباشراً لتضخم الكتلة المالية الكلية التي أصبحت تمر عبر هذا المسار. وبعبارة أدق، ما ارتفع حقاً ليس كفاءة الدولة، بل حجم المورد الذي صار يفلت منها على نطاق أوسع.

7.7 مليار دولار: ما فات كينيا من ثروة سيادية الكلفة الحقيقية لكينيا والشعب الكيني

إذا قُرئت هذه الأرقام من منظور المالية العامة، فإنها تكشف أن خسارة كينيا لا تتمثل فقط في ضياع إتوات محددة، بل في فقدان السيطرة على مورد استراتيجي كان يمكن أن يتحول إلى رافعة تنموية وسيادية واسعة الأثر. فقد حصلت الخزينة الكينية خلال السنوات الأربع السابقة للحرب ما يقارب **37.4 مليون دولار** فقط من إتوات الذهب الرسمية، مقابل قيمة سوقية حقيقية بلغت نحو **748 مليون دولار**. وهذا يعني أن ما فُقد من المورد خلال تلك المرحلة قارب **711 مليون دولار**، وهي قيمة لم تختفِ اقتصادياً، بل انتقلت من المجال العام إلى شبكات خاصة تستفيد من ضعف الإفصاح والرقابة ومرونة المسارات غير الرسمية. أما بعد الحرب، فقد أصبح حجم الخسارة أكثر اتساعاً وحدة؛ إذ بلغت الإيرادات الرسمية خلال ثلاث سنوات نحو **439.6 مليون دولار**، في مقابل قيمة سوقية حقيقية قاربت **7.427 مليارات دولار**. والفارق هنا، والبالغ نحو **6.991 مليارات دولار**، لا يمثل مجرد فجوة حسابية، بل يمثل كتلة مالية ضخمة خرجت من متناول الخزنة العامة في لحظة كان يفترض فيها أن تكون الدولة أمام أحد أكبر مواردها الممكنة. وإذا جُمعت خسائر المرحلتين معاً، فإن الفجوة التقديرية التراكمية تقترب من **7.7 مليارات دولار**، أي ما يعادل نحو **1.04 تريليون KSh**. وهذه ليست قيمة تجريدية؛ فهي بحجم قادر على تمويل بنية تحتية كبرى، أو سد فجوات مزمنة في الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية، أو تخفيف الضغط على الدين العام والعجز المالي. لكن ما تكشفه الأرقام هو أن هذه الكتلة من الثروة لم تتحول إلى منفعة عامة، بل أعيد توجيهها إلى اقتصاد خفي عابر للحدود. ومن ثم، فإن المعنى الأعمق لهذا الفصل هو أن الذهب لم يعد يمثل فقط مجالاً للربح غير المشروع، بل أصبح أيضاً إحدى آليات إعادة توزيع الثروة الوطنية بعيداً عن الدولة والمجتمع، لمصلحة شبكات وسيطة تتغذى على الغموض الجمركي، وضعف الإفصاح، والتواطؤ المؤسسي، والارتباط باقتصاد الحرب الإقليمي.

الأرقام لا تُخطئ: ما يجري هو تمويلٌ منظمٌ لمجزرة.

كينيا التي كانت تُسجّل 3.42 طناً سنوياً من الذهب قبل الحرب باتت تُسجّل 28.05 طناً في المتوسط بعدها — ليس لأن أرضها أخصب، بل لأن خرائط القتل في السودان أعادت رسم طرق التجارة. والقيمة السوقية الحقيقية ارتفعت من 187\$ مليون سنوياً إلى 2.48\$ مليار سنوياً — قفزة بمعدل +1,224%. اختبار مان-ويتني ($U=0, p=0.029$) يُثبت أن جميع قيم ما بعد الحرب الثلاث تتجاوز بلا استثناء جميع قيم ما قبلها الأربع — وهو الدليل الإحصائي القاطع على تحوّل هيكل حقيقي لا تُفسّره الصدفة ولا أسعار السوق وحدها.

الفجوة التراكمية \$1.68 مليار بين التصريحات الكينية والسجلات الإماراتية (2014-2023) ليست مجرد رقم مالي — بل هي حجم الأموال التي حوّلت حرب السودان من صراع قابل للحسم إلى نزاع ممنهج الاستدامة. كل دولار في هذه الفجوة هو قنبلة أو طلقة أو راتب مقاتل.

وحكومة نيروبي التي تحتضن مؤتمرات السياسة بيدٍ وتُشغّل ممرات الذهب باليد الأخرى — تناقضُ لا تُبرّئه الخطابات ولا تُخفيه إحصاءات KNBS. والمسؤولية القانونية، والأخلاقية، والتاريخية — تنتظر يوم الحساب.

المراجع والمصادر

- [1] SWISSAID (2025). African Gold Report: Kenya Country Profile. Bern. <https://www.africangoldreport.org/kenya/>
- [2] SWISSAID (2025, Nov 4). United Arab Emirates: More Than Ever a Hub for Conflict Gold. <https://www.swissaid.ch/en/media/united-arab-emirates-more-than-ever-a-hub-for-conflict-gold/>
- [3] Business Daily Africa (2025, Oct 28). Kenya ships Sh8bn gold to Dubai amid smuggling link. <https://www.businessdailyafrica.com/bd/economy/kenya-ships-sh8bn-gold-to-dubai-amid-smuggling-link-5248736>
- [4] Business Daily Africa (2025). How billions worth of gold from DRC, Sudan is smuggled via Kenya. <https://www.businessdailyafrica.com/bd/economy/how-gold-from-drc-sudan-is-smuggled-via-kenya-5069278>
- [5] Business Daily Africa (2026, Apr 13). Kenya eyes a single gold export unit to curb smuggling. <https://www.businessdailyafrica.com/bd/economy/kenya-eyes-a-single-gold-export-unit-to-curb-smuggling-5422286>
- [6] Kenya Insights (2025, Dec 7). Questions As Kenya Strangely Increases Gold Exports To Dubai Worth Over Sh43 Billion in Just 9 Months. <https://kenyainsights.com/questions-as-kenya-strangely-increases-gold-exports-to-dubai-worth-over-sh43-billion-in-just-9-months/>
- [7] Kenya Insights (2025, June). Kenya's Gold Scandal: \$1 Billion in Exports Vanish, Linked to War Zones. <https://kenyainsights.com/phase-i-kenyas-gold-scandal-1-billion-in-exports-vanish-linked-to-war-zones-and-smuggling/>
- [8] The Star Kenya (2025, Oct 29). Value of Kenya's gold exports. <https://www.the-star.co.ke/news/infographics/2025-10-29-value-of-kenyas-gold-exports>
- [9] Kenyans.co.ke (2025). Kenya Linked to Gold Smuggling From South Sudan, Sudan & DRC. <https://www.kenyans.co.ke/news/112778-kenya-linked-gold-smuggling-south-sudan-sudan-drc-swissaid-report>
- [10] Eye Radio (2025, June). SwissAid report alleges illicit gold trafficking through Kenya to Dubai. <https://www.eyeradio.org/swissaid-report-alleges-illicit-gold-trafficking-through-kenya-to-dubai/>

- [11] Business & Human Rights Resource Centre (2025). <https://www.business-humanrights.org/en/latest-news/swissaid-report-alleges-that-kenya-is-supporting-the-smuggling-and-resale-of-gold-from-south-sudan-sudan-drc/>
- [12] SWISSAID (2025, Nov 21). African Gold Report: South Sudan Country Profile. <https://africangoldreport.org/south-sudan/>
- [13] Ecofin Agency (2025, Nov 6). UAE Gold Imports from Africa Rise 18% in 2024. <https://www.ecofinagency.com/news-industry/0611-50175-uae-gold-imports-from-africa-rise-18-in-2024-says-swissaid>
- [14] Kenya National Bureau of Statistics (2025). Economic Survey 2025. <https://www.knbs.or.ke/wp-content/uploads/2025/05/2025-Economic-Survey.pdf>
- [15] Kenya National Bureau of Statistics. 2024 Economic Survey. <https://www.knbs.or.ke/reports/2024-economic-survey/>
- [16] Trend Economy. Kenya Gold (HS 7108) Trade Data 2009-2023. <https://trendeconomy.com/data/h2/Kenya/7108>
- [17] OEC.world. Kenya Gold Bilateral Trade Profile. <https://oec.world/en/profile/bilateral-product/gold/reporter/ken>
- [18] UN Comtrade Database. International Trade Statistics. <https://comtrade.un.org/>
- [19] CEIC Data. Kenya Gold Production 1990-2025. <https://www.ceicdata.com/en/indicator/kenya/gold-production>
- [20] The Global Economy. Kenya Gold Production Data. https://www.theglobaleconomy.com/Kenya/gold_production/
- [21] Journal of Illicit Economies and Development (2024). Gold Supply Chain Opacity: Peru and Kenya. <https://jied.lse.ac.uk/articles/10.31389/jied.209>
- [22] The Sentry (2020). Understanding Money Laundering Risks in the Conflict Gold Trade. <https://thesentry.org/wp-content/uploads/2020/11/ConflictGoldAdvisory-TheSentry-Nov2020.pdf>
- [23] BullionStar Insights (2024). Dubai, the Golden Oasis Driving the UAE Gold Market. <https://ingoldwetrust.report/nuggets/dubai-the-golden-oasis-driving-the-uae-gold-markets-growth/>

من نيروبي الي دبي: كيف أصبحت كينيا ممراً لتمويل الإبادة في السودان

- [24] Worldstop Exports. Gold Exports by Country 2024. <https://www.worldstopexports.com/gold-exports-country/>
- [25] Wikipedia. List of Countries by Gold Exports. https://en.wikipedia.org/wiki/List_of_countries_by_gold_exports
- [26] U.S. Department of the Treasury / OFAC (2025, Jan). Treasury Sanctions RSF and UAE-Based Companies. <https://home.treasury.gov/news/press-releases>
- [27] Chatham House (2025). Gold and the War in Sudan. <https://www.chathamhouse.org/>
- [28] GIS Reports (2025). Sudan War: A Proxy Conflict Fueled by Gold. <https://www.gisreportsonline.com/>
- [29] Cohen, J. (1988). Statistical Power Analysis for the Behavioral Sciences. Lawrence Erlbaum. <https://www.routledge.com/9780805802832>
- [30] Mann, H.B. & Whitney, D.R. (1947). Annals of Mathematical Statistics, 18(1). <https://projecteuclid.org/journals/annals-of-mathematical-statistics>

ملحق إحصائي: تفصيل البيانات والاختبارات الإحصائية

الصادرات الكينية الرسمية مقابل بيانات المرأة الإماراتية

اختبارات الدلالة الإحصائية | 2025-2014 | حجم التأثير | معدل النمو

نسبة التغيير في الفجوة +878% تسارع 27x CAGR	حجم التأثير — Cohen's d d = 2.277 Sawilowsky 2009 — ضخّم مطلق	Mann-Whitney U p = 0.00455 *** انفصال تام U = 0
--	--	--

إحصائيات الفجوة الكامل (2025 – 2014)

يعرض الجدول الفجوة السنوية بين ما أعلنته كينيا رسمياً عن صادراتها الذهبية وما سجلته الإمارات باعتباره واردات قادمة من كينيا.

جدول 1: (الفجوة السنوية 2025-2014)

من نيروبي الي دبي: كيف أصبحت كينيا ممراً لتمويل الإبادة في السودان

السنة	المرحلة	رسمي كينيا طن	طن UAE مرآة	سعر الذهب	الفجوة بالأضعاف	الفجوة طن	USD الفجوة
2014	قبل الحرب	0.100	1.800	\$39.58/g	×18.0	1.700	\$67M
2015	قبل الحرب	0.085	1.285	\$37.01/g	×15.1	1.200	\$44M
2016	قبل الحرب	0.095	2.095	\$39.82/g	×22.1	2.000	\$80M
2017	قبل الحرب	0.200	4.200	\$40.75/g	×21.0	4.000	\$163M
2018	قبل الحرب	0.095	2.595	\$40.57/g	×27.3	2.500	\$101M
2019	قبل الحرب	0.085	3.185	\$44.78/g	×37.5	3.100	\$139M
2020	قبل الحرب	0.125	2.825	\$56.88/g	×22.6	2.700	\$154M
2021	قبل الحرب	0.200	4.200	\$57.84/g	×21.0	4.000	\$231M
2022	قبل الحرب	0.948	3.498	\$57.87/g	×3.7	2.550	\$148M
2023 ★	بعد الحرب	0.672	9.650	\$62.47/g	×14.4	8.978	\$561M
2024 ★	بعد الحرب	1.540	18.400	\$76.78/g	×11.9	16.860	\$1,295M
2025 ★	بعد الحرب	4.500	56.100	\$96.46/g	×12.5	51.600	\$4,977M
مجموع قبل الحرب (2014-2022) · 9 سنوات							
						طن 23.75	\$1,127M
مجموع بعد الحرب (2023-2025) · 3 سنوات فقط							
						طن 77.44	\$6,833M

الفجوة الكبرى المؤكدة:

في السنوات التسع التي سبقت الحرب (2014-2022)، بلغت الفجوة الإجمالية **23.75** طناً بقيمة **1.127** مليار دولار. لكن في ثلاث سنوات الحرب وحدها (2023-2025)، انفجرت الفجوة إلى **77.44** طناً بقيمة **6.833** مليار دولار. أي أن ثلاث سنوات فقط وُلدت فجوةً تفوق بأكثر من ثلاثة أضعاف حصيلة تسع سنوات كاملة قبل الحرب، بينما تجاوز عام **2025** وحده الفجوة التراكمية لكل السنوات السابقة مجتمعةً.

الإحصاء الوصفي المقارن

ملخص المقاييس الإحصائية الأساسية للفجوة في الفترتين. القراءة الجانبية للجدول تكفي وحدها للتدليل على عمق التحول.

جدول (2): الإحصاء الوصفي لفجوة تجارة الذهب بين الصادرات الكينية والواردات الإماراتية: مقارنة بين مرحلتين ما قبل الحرب وما بعدها

من نيروبي الي دبي: كيف أصبحت كينيا ممراً لتمويل الإبادة في السودان

المقياس	قبل الحرب طن	بعد الحرب طن	USD قبل الحرب	USD بعد الحرب	التفسير
المتوسط السنوي (Mean)	طن 2.639	طن 25.81	\$125.2M	\$2,277.6M	ارتفاع 9.8x
(SD) الانحراف المعياري	طن 0.88	طن 22.68	\$57.8M	\$2,366.7M	تشتت واسع
(Max) أعلى قيمة	طن 4.000	طن 51.60	\$231M	\$4,977M	ذروة 2025
(Min) أدنى قيمة	طن 1.200	طن 8.978	\$44M	\$561M	أول عام الحرب
(Δ%) نسبة التغيير	—	+878%	—	+1,719%	ارتفاع هائل
سنة / CAGR	5.2%	139.7%	10.3%	197.9%	تسارع 27x

مقارنة الفجوة السنوية لاعوام الحرب مع المتوسط السابق

الجدول يقارن الفجوة في كل عام من أعوام الحرب الثلاثة بمتوسط الفجوة السنوية خلال الفترة السابقة للحرب، لقياس حجم الانحراف عن النمط التاريخي.

جدول 3: مضاعف الفجوة — كل عام بعد الحرب مقارنةً بالمتوسط التاريخي

الفترة	مضاعف المتوسط	الفجوة (طن)	الفجوة (USD)	الملاحظة
متوسط 2014–2023 (المرجع)	(مرجع) × 1.0	طن 3.273	\$169M	القاعدة التاريخية
أول عام الحرب — 2023	× 2.7	طن 8.978	\$561M	قفزة فورية إلى ثلاثة أضعاف
ثاني عام الحرب — 2024	× 5.2	طن 16.860	\$1,295M	تضاعف إضافي في العام التالي
ثالث عام الحرب — 2025	× 15.8	طن 51.600	\$4,977M	لا متغير تفسيري يفسر هذا الانقطاع الحاد سوى الحرب

الاختبارات الإحصائية الكاملة

لإثبات أن الفرق بين الحقتين ليس صدفةً إحصائيةً، نُطبّق اختبارين مكملين: الأول يقارن المتوسطات، والثاني يقيس الترتيب النسبي للقيم ولا يتأثر بحجم العينة.

- اختبار — Welch t-test اختبار الفروق بين المتوسطات

يُستخدم اختبار Welch t-test لمقارنة متوسط الفجوة السنوية بين فترتي ما قبل الحرب وما بعدها، مع السماح باختلاف التباين بين المجموعتين، وهو ما يجعله أكثر ملاءمةً في حالات عدم تجانس التباين أو تفاوت أحجام العينات.

$$t = (\text{Mean}_{\text{post}} - \text{Mean}_{\text{pre}}) / \sqrt{(\text{SD}_{\text{pre}}^2/n_{\text{pre}} + \text{SD}_{\text{post}}^2/n_{\text{post}})}$$

$$df (Welch) = (s1^2/n + s2^2/m)^2 / [(s1^2/n)^2/(n-1) + (s2^2/m)^2/(m-1)]$$

جدول (4): نتائج اختبار Welch t-test

المتغير	n_pre / n_post	متوسط ما بعد	t-statistic	p-value	الحكم
الفجوة بالطن	9 / 3	طن 25.81	t = 1.769	p = 0.109	عدم الدلالة الإحصائية هنا يعكس صغر حجم العينة، لا انتفاء الفرق بين المجموعتين.
الفجوة بالدولار	9 / 3	\$2,278M	t = 1.575	p = 0.128	عدم الدلالة الإحصائية هنا يعكس صغر حجم العينة، لا انتفاء الفرق بين المجموعتين.

لماذا لم يُظهر اختبار Welch t دلالة إحصائية رغم اتساع الفارق؟

لا تعود النتيجة إلى غياب فرق فعلي بين المجموعتين، بل إلى قيود تتعلق بخصائص العينة الإحصائية نفسها:

(1) صغر حجم عينة ما بعد الحرب: (n = 3)

هذا الحجم المحدود يضعف القدرة الإحصائية للاختبار، ويجعل الوصول إلى الدلالة الإحصائية أكثر صعوبة حتى عند وجود فروق كبيرة في القيم.

(2) ارتفاع التباين الداخلي:

بلغ الانحراف المعياري SD = 22.68 طن نتيجة القفزة الاستثنائية في عام 2025، ما يؤدي إلى تضخيم الخطأ المعياري وتقليل قيمة الإحصاء الاختباري.

الخلاصة:

الاختبار يتأثر بشدة بعدم تجانس القيم داخل مجموعة ما بعد الحرب (9 - 17 - 52 طناً)، ما يضعف قدرته على التقاط الفرق الحقيقي. لذلك، يُعد اختبار Mann-Whitney أكثر ملاءمة في هذه الحالة نظراً لاعتماده على الرتب وتقليل حساسيته للقيم المتطرفة.

- اختبار Mann-Whitney U هو الأنسب لطبيعة البيانات

بدلاً من اختبار الفروق في المتوسطات، يعتمد هذا الاختبار على ترتيب جميع القيم (n = 12) تصاعدياً، ثم يقارن التوزيعين عبر الرتب: هل تميل قيم ما بعد الحرب إلى احتلال مراتب أعلى بصورة منهجية مقارنةً بفترة ما قبل الحرب؟

$$U1 = n1 \times n2 + n1(n1+1)/2 - R1$$

$$p_exact = 1 / C(n1+n2, n2) = 1 / C(12, 3) = 1/220 = 0.00455$$

جدول (5): ترتيب قيم الفجوة بالطن - الرتب 1 إلى 12

الرتبة	الحقبة	الفجوة (طن)	ملاحظة
1	قبل الحرب	1.200	—
2	قبل الحرب	1.700	—

من نيروبي الي دبي: كيف أصبحت كينيا ممراً لتمويل الإبادة في السودان

ملاحظة	الفجوة (طن)	الحقبة	الرتبة
—	2.000	قبل الحرب	3
—	2.500	قبل الحرب	4
—	2.550	قبل الحرب	5
—	2.700	قبل الحرب	6
—	3.100	قبل الحرب	7
—	4.000	قبل الحرب	8
$R_1 = 45 \rightarrow U_{pre} = 0$	4.000	قبل الحرب	9
—	8.978	★ بعد الحرب	10
—	16.860	★ بعد الحرب	11
$R_2 = 33 \rightarrow U_{post} = 27$	51.600	★ بعد الحرب	12

جدول (6): نتائج اختبار Mann-Whitney U للفروق في الترتيب بين الحقتين

الحكم	p_exact	U_post	U_pre	المتغير
*** p < 0.005 دالّ جداً	p = 0.00455	الحد (الحد الأقصى) 27	الحد (الحد الأدنى) 0	الفجوة بالطن (كل قيمة بعد > كل قيمة قبل)
*** p < 0.005 دالّ جداً	p = 0.00455	الحد (الحد الأقصى) 27	الحد (الحد الأدنى) 0	الفجوة بالدولار (كل قيمة بعد > كل قيمة قبل)

الدلالة القاطعة — انفصال تام بين الحقتين: قيمة $U = 0$ تعني أنه في جميع المقارنات الثنائية الممكنة بين قيم ما بعد الحرب وقيم ما قبلها، تتفوق قيم ما بعد الحرب على نظيراتها السابقة دون استثناء. عدد المقارنات الممكنة يساوي $27 = 9 \times 3$ مقارنة، وكانت النتيجة $100\% = 27/27$ لصالح قيم ما بعد الحرب، ما يشير إلى غياب أي تداخل في الترتيب بين المجموعتين.

من منظور احتمالي، فإن تحقق هذا النمط تحت فرضية العدم يساوي تقريباً:

$$1 / C(12,3) = 1 / 220 \approx 0.455\%$$

الخلاصة:

تشير النتائج إلى فصل إحصائي حاد بين الحقتين، يتجاوز حدود التباين العشوائي، ويعكس انتقالاً بنيوياً في طبيعة الظاهرة محل القياس.

- اختبار حجم الأثر العملي: معامل كوهن (Cohen's d)

يجيب p-value عن سؤال الدلالة الإحصائية: هل يمكن أن يُعزى الفرق إلى الصدفة تحت فرضية العدم؟ أما معامل كوهن (Cohen's d) فيقيس حجم الأثر، أي مقدار الفارق بين المتوسطين بوحدة الانحراف المعياري، بما يوضح الدلالة العملية للنتيجة. قد تكون النتيجة ذات دلالة إحصائية دون أن تعكس أثراً عملياً كبيراً، وهنا يحدد d ما إذا كان الفرق محدوداً أو جوهرياً من حيث الحجم والتأثير الفعلي.

من نيروبي الي دبي: كيف أصبحت كينيا ممراً لتمويل الإبادة في السودان

$$d = (\text{Mean_post} - \text{Mean_pre}) / s_pooled$$

$$s_pooled = \sqrt{[(n1-1)*SD1^2 + (n2-1)*SD2^2] / (n1+n2-2)}$$

جدول (7): نتيجة معامل كوهن (Cohen's d) لقياس حجم الأثر في الفجوة الكينية-الإماراتية

المتغير	النتيجة	التصنيف	الدلالة العملية
الفجوة (طن)	d = 2.277	ضخم مطلق	الفرق يُعادل 2.3 انحراف معياري — يتخطى كل حدود التصنيف المعروفة
(USD) الفجوة	d = 2.031	ضخم مطلق	لو كانت هذه تجربة طبية لتم إيقافها للمراجعة عند ظهور هذا الأثر الاستثنائي

2009 Sawilowsky إلى Cohen 1988 — سلم تصنيف حجم التأثير

جدول (8): مرجع تصنيف حجم التأثير وفق معامل كوهن (Cohen's d)

التصنيف	d قيمة	التفسير	المصدر
صغير جداً	≈ 0.01	أثر طفيف لا يكاد يُرى	—
صغير	≈ 0.20	يُلاحظ بصعوبة	—
متوسط	≈ 0.50	أثر قابل للملاحظة	—
كبير	≈ 0.80	مهم سريرياً وعملياً	Cohen 1988
كبير جداً	≈ 1.20	نادر الظهور في الأبحاث	Sawilowsky 2009
ضخم جداً	≈ 2.0+	استثنائي — خارج التصنيفات المعتادة	Sawilowsky 2009
★ نتيجتنا	2.277 / 2.031	ضخم بشكل استثنائي	هذا التقرير

CAGR معدل النمو السنوي المركب

لا يقيس معدل النمو السنوي المركب (CAGR) حجم الارتفاع فحسب، بل يلتقط أيضاً سرعة التراكم عبر الزمن. ومقارنة هذا المعدل بين فترتي ما قبل الحرب وما بعدها تكشف أن التحول لم يقتصر على مستوى الكميات، بل طال بنية الظاهرة ذاتها ونمط تطورها.

$$CAGR = (V_end / V_start)^{1/(n-1)} - 1$$

من نيروبي الي دبي: كيف أصبحت كينيا ممراً لتمويل الإبادة في السودان

جدول (9): مقارنة معدل النمو السنوي المركب (CAGR) للفجوة بين مرحلتي ما قبل الحرب وما بعدها

المتغير	قبل الحرب CAGR	بعد الحرب CAGR	مضاعف التسارع	الدلالة
فجوة الحجم (طن)	سنة / 5.2%	سنة / 139.7%	× 27	ما كان يتراكم في 17 سنة يتراكم الآن في سنة
(USD) فجوة القيمة	سنة / 10.3%	سنة / 197.9%	× 19	تسارع لا يُفسّر بارتفاع الأسعار وحده

قراءة معدل النمو السنوي المركب (CAGR) بلغة مبسطة: قبل الحرب، كانت الفجوة تنمو بمعدل 5.2% سنوياً، وهو معدل تدريجي يعكس شبكة تهريب قائمة لكنها محدودة السعة والقدرة على التوسع. بعد اندلاع الحرب، قفز المعدل إلى 139.7%، أي تسارع يقارب 27× مقارنة بالمرحلة السابقة. بصياغة مبسطة: ما كانت شبكات الذهب غير المُعلن تحتاج إلى 17 عاماً لتحقيقه، أصبح يتحقق خلال عام واحد فقط. هذا التسارع لا يمكن تفسيره بارتفاع أسعار الذهب، إذ إن الأسعار عامل عالمي محايد يؤثر على جميع الدول بالتساوي. وبالتالي، فإن المتغير البنوي الوحيد الذي تغير في أبريل 2023 هو اندلاع الحرب في السودان، بما أحدثه من إعادة تشكيل جذري لمسارات الإنتاج والتجارة والوساطة.

جدول 10: ملخص الاختبارات الإحصائية الكاملة

الاختبار	قيمة الاختبار	فجوة (طن)	فجوة (USD)	الحكم النهائي
Welch t-test	$t = 1.769, df = 2$	$p = 0.109$	$p = 0.128$	غير دالّ إحصائياً — يعود ذلك إلى صغر حجم العينة ($n = 3$) وارتفاع التباين، لا إلى غياب الفرق
Mann-Whitney U	$U = 0 (1/220)$	$p = 0.00455$	$p = 0.00455$	دالّ إحصائياً عند مستوى 0.5% — يشير إلى انفصال كامل بين الحقتين
Cohen's d	$d = 2.277 / 2.031$	أثر ضخم	أثر ضخم	يتجاوز جميع تصنيفات الحجم وفق Sawilowsky (2009)
$\Delta\%$ في المتوسط	—	+878%	+1,719%	ارتفاع حاد في المتوسط السنوي بين الحقتين
CAGR — معدل التسارع	post/pre	$\times 27 \rightarrow$	$\times 19 \rightarrow$	تسارع نمو استثنائي يتجاوز الأنماط الاقتصادية التقليدية
		139.7%	197.9%	

الحكم الإحصائي النهائي

يُظهر اختبار Mann-Whitney ($U = 0, p = 0.00455$) وجود انفصال كامل بين الحقتين، حيث تتجاوز الفجوة في كل عام من أعوام الحرب الثلاثة نظيرتها في كل عام من أعوام ما قبل الحرب دون أي استثناء، بما يشير إلى فصل تام في التوزيع بين الفترتين. كما يُصنّف معامل كوهن ($d = 2.277$) حجم الأثر بأنه ضخم للغاية وفق معيار Sawilowsky (2009)، ما يعكس أن الفارق ليس مجرد زيادة كمية، بل تحولاً بنيوياً في طبيعة الظاهرة. وتشير البيانات التراكمية إلى أن الفجوة خلال عامي 2024-2025 وحدهما (68.5 طن / 6.3 مليار دولار) تتجاوز أكثر من ثلاثة أضعاف إجمالي فجوة العقد السابق (2014-2022). هذا النمط لا يعكس تقلباً زمنياً تدريجياً، بل انتقالاً حاداً مرتبطاً بنقطة تحول زمنية واضحة: أبريل 2023. وعليه، فإن الدليل الإحصائي لا يثبت فقط تضخم الفجوة، بل يؤكد أنها أعيد تشكيلها بنيوياً في لحظة زمنية محددة، بما يتجاوز التفسير القائم على التغيرات التدريجية أو العوامل السعرية العامة.